الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

الكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

الدعم الدبلوماسي والعسكري الأمريكي للكيان الصهيوني 1948-1973م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبين:
- خير الدين غرابي
- توفيق مقورة

إشراف الأستاذ:
عمر بوضربة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الله مقلاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
عمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

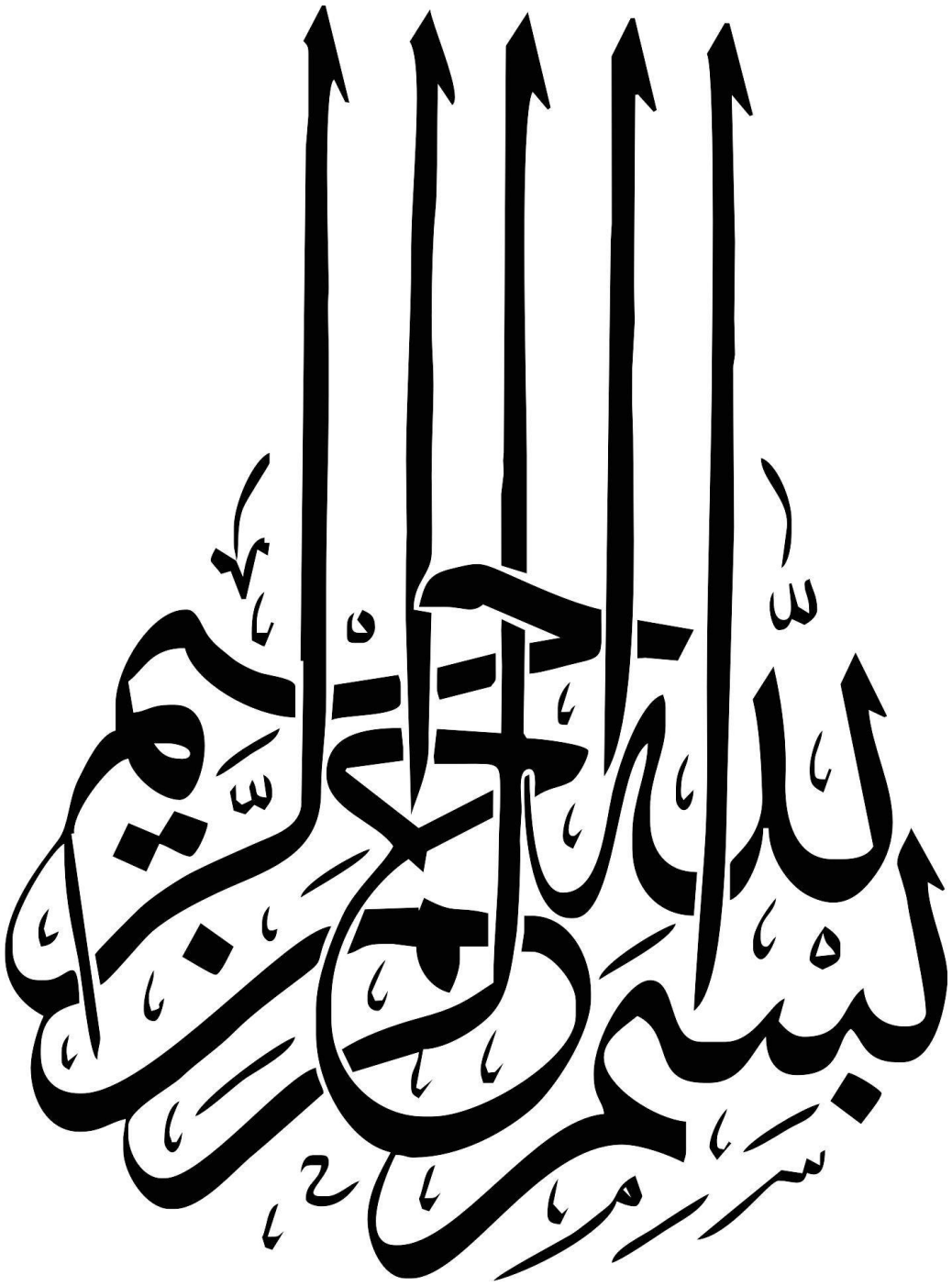
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر المولى عز وجل على نعمته وتوفيقه لنا بإتمام هذا العمل، ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بالشكر الجزيل لـ:

- الأستاذ المشرف: "الدكتور عمر بوضربة" الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد رغم إرتباطاته الكثيرة وصبر علينا طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.
- كل أساتذتنا الأفاضل الذين أناروا عقولنا بالعلم والمعرفة جزاهم الله عنا ألف خير.
- كل من قدم لنا العون من قريب أو بعيد.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى الزوجة الكريمة والأولاد.

إلى العائلة الكريمة.

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بالجامعة.

إلى زملائي الطلبة.

خير الدين غرابي

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى الزوجة الكريمة والأولاد.

إلى العائلة الكريمة.

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بالجامعة.

إلى زملائي الطلبة.

توفيق مقورة

مقدمة

المقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وخاصة فلسطين من المناطق التي كثرت فيها الصراعات والتي لا تزال إلى يومنا هذا، فكانت المنطقة محطة أطماع الدول الاستعمارية خاصة الأوربية منها، وقد كان جوهر الصراع منذ أن عقد ذلك المؤتمر بسويسرا (مؤتمر بال)... والذي يهدف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، هذه الفكرة لم تتقبلها الدول العربية وخاصة الدول المجاورة لفلسطين كمصر وسوريا، وهو ما جر المنطقة إلى صراع طويل أو ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي، والذي نتجت عنه أربعة حروب بين الطرفين عقب قيام دولة الكيان الصهيونية 15 ماي 1948، ولكن للأسف كأس الهزيمة كانت تشرب منه العرب دائماً، وهذا راجع إلى الدعم الذي كان يتلقاه الكيان الصهيوني من طرف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي قامت بدور كبير وخطير في دعم الصهاينة، وإقامة دولة إسرائيل، والحفاظ عليها وعلى تفوقها العسكري على حساب الدول العربية، وقد ساهمت و شاركت مشاركة فعالة في تحقيق انتصارات حاسمة على العرب مما أدى إلى ترسيخ الكيان الصهيوني في المنطقة، وفي المقابل مأساة فلسطين وشعبها المكافح من أجل حقوقه المشروعة.

و سنحاول في دراستنا هذه تسليط الضوء على الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا كان إختيارنا للموضوع والذي جاء تحت عنوان "الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني 1947-1973 (الدبلوماسي والعسكري)".

دوافع الدراسة:

- أما عن دواعي اختيارنا للموضوع فتعود لأسباب ذاتية وموضوعية، الذاتية فقد تمثلت في ميولنا إلى القضايا العربية، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي مع توفير المادة العلمية المتعلقة به، أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في معرفة مدى الدعم الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية من الفترة (1948 - 1973)، وما أدى إليه ذلك الدعم من نتائج خطيرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهميته وأهداف هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في الحروب العربية الإسرائيلية والدفاع عن الكيان الصهيوني خلال الفترة من حرب 1948 حتى حرب 1973، والتعرف على حجم الضرر الذي سببته الولايات المتحدة الأمريكية للقضية الفلسطينية من خلال دعمها اللامحدود لليهود.

إشكالية الموضوع:

تناولنا في هذه الدراسة الدعم الدبلوماسي والعسكري الأمريكي للكيان الصهيوني 1948-1973 والذي تندرج تحته عدة تساؤلات وإشكالات فرعية من بينها:

- كيف نشأ هذا الكيان الصهيوني؟

- فيما تمثل الدعم الدبلوماسي الذي قدمته الولايات المتحدة للكيان الصهيوني في الفترة الممتدة من 1948-1973؟

- وكيف تجلى الدعم العسكري للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في الفترة الممتدة من 1948-1973؟

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي الذي يتماشى مع طبيعية الموضوع من خلال التطرق إلى أهم الوقائع والأحداث ومحاولة تحليلها ومقارنتها بغية الخروج منها ببعض النتائج.

خطة الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة اعتمدنا على خطة مكونة ما مقدمة وفصلين، يندرج تحت كل فصل أربع مباحث ويتضمن كل مبحث ثلاث مطالب أو أربعة حسب مقتضيات الموضوع، ثم خاتمة وملاحق وقائمة للمصادر والمراجع، حيث عرفنا في المقدمة بالموضوع وأهميته، وفي الفصل التمهيدي نشأة الحركة الصهيونية والعلاقة الأمريكية باليهود وكان الجزء الأول حول نشأة الحركة

الصهيونية ثم تطرقنا إلى موقف الولايات المتحدة من وعد بلفور 1917 وفي الجزء الأخير تطرقنا إلى موقف الولايات المتحدة من قرار التقسيم 1947.

– أما فيما يخص الفصل الأول والذي جاء فيه الدعم الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل في حرب 1948، ثم الدعم الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل في حرب 1956 أو ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر، ثم عرجنا إلى دعم الولايات المتحدة دبلوماسيا لإسرائيل في حرب 1967 (النكسة)، لنختم هذا الفصل بالتطرق إلى الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973.

– أما في الفصل الثاني فقد شمل الحروب العربية الإسرائيلية الأربع على التوالي (1948–1956–1967–1973)، والدعم العسكري الذي حضيت به إسرائيل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحروب، أما الخاتمة فكانت شاملة لأهم النتائج من هذه الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع والتي كان أبرزها كتاب المعونات الأمريكية لإسرائيل للدكتور محمد عبد العزيز ربيع هذا الكتاب الذي يكتسي أهمية كبيرة باعتباره يلقي الضوء على الدعم الدبلوماسي والعسكري وحتى الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة لكيان الصهيوني، كما اعتمدنا على كتاب دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية للمؤلفين سمر بهلوان ومحمد حبيب صالح والذي أفادنا كثيرا في الجانب الدبلوماسي من الدعم الأمريكي لإسرائيل حيث ألم هذا الكتاب بالعديد من القضايا التي تمس موضوع دراستنا وكتاب توفيق أبو بكر تحت عنوان الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني والذي يدرس السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من سنة 1914 – 1980، بالإضافة إلى الاعتماد على كتاب الانحياز – علاقات أمريكا السرية بإسرائيل لمؤلفه ستيفن غرين وهو كتاب يفضح الدور الأمريكي في دعم الكيان الصهيوني عسكريا.

المذكرات:

سمير حلمي سيسالم المثار المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947–1977، مذكرة ماجستير تناولت الدراسة المشاريع الأمريكية التي حاولت من خلالها الولايات المتحدة حل القضية

الفلسطينية حفاظا على مصالحها في الشرق الأوسط، وكتاب الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982 لصاحبه عبد الحكيم عامر محمود لافي مذكرة ماجستير والذي قدم فيه صاحبه دراسة شاملة للدور الأمريكي في تقديم الدعم للكيان الصهيوني ومساعدته في قيام دولة إسرائيل.

صعوبات الدراسة:

كما لا يخلوا أي بحث أكاديمي من صعوبات ومشاكل فقد واجهتنا في هذه المذكرة عدة صعوبات أهمها:

- كثرة المراجع التي تناولت هذا الموضوع مما صعب التحكم بالأحداث مع صعوبة توظيف جميع المراجع.

- وجود نفس المعلومات في بعض المراجع والمتناقضة في كتب أخرى ما أدى إلى صعوبة المقارنة بينها و توظيفها في الموضوع.

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع.

- ضيق الفترة الزمنية المحددة لدراسة هذا الموضوع.

* وختمنا بحثنا هذا بخاتمة جاء فيها أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة

- وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من بعيد أو قريب خصوصا الدكتور المشرف بوضربة عمر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتعليماته طيلة فترة إنجازنا لهذه المذكرة.

فصل تمهيدي:/- نشأت الحركة الصهيونية والعلاقة الأمريكية باليهود

المطلب الأول: نشأت الحركة الصهيونية العالمية 1897م.

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وعد بلفور 02 نوفمبر 1917.

المطلب الثالث: تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية عام 1946.

المطلب الرابع: موقف الولايات المتحدة من قرار التقسيم 1947.

المطلب الأول: نشأت الحركة الصهيونية العالمية 1897م:

– لقد نشأت الحركة الصهيونية في أواسط القرن التاسع عشر نتيجة لما كان يقع على اليهود في أوروبا من إضطهاد. فقد كانوا يعيشون في أوربا في شتات،كتلاً في أحياء خاصة منكمشين عن غيرهم، وهم لا يخلصون للأوطان التي يأوون إليها، بالإضافة إلى كرههم النصرانية التي يدين بها الأوربيون وقذفهم السيد المسيح وأمه بأبشع القذف وهو ما عرضهم لاضطهاد كبير فعملت تلك الحركة على تهجير اليهود المضطهدين إلى بلاد يقيمون فيها وطنًا لهم ، ثم تطورت هذه الفكرة حتى غدا أهدافها إقامة دولة يهودية في فلسطين[1]. وقد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا من 29–31 أفريل 1897 بزعامة هرتزل[2] بحضور 204 مندوبا، كما حضر المؤتمر مندوبون من أمريكا والدول الاسكندينافية، وفيه تم تحديد الهدف اليهودي وصيغ البرنامج على النحو التالي :"تبذل الصهيونية مجهودًا للحصول على موطن مدعومًا قانونيًا وعلنًا للشعب اليهودي في فلسطين"[3].

وتوصل خطاب الحركة الصهيونية في المؤتمر أن الحل الوحيد لخلاص اليهود من الاضطهاد هو إنشاء وطن قومي خاص بهم وأصبحت الصهيونية تعني تهجير المشتتين إلى فلسطين[4].

كما أسفر المؤتمر عن قيام " المنظمة الصهيونية العالمية " وأنشأ صندوقًا قوميًا غايته ابتياع الاراضي ، وأنشأ مصرفًا يهوديًا.

وبالاختصار فقد وضع المؤتمر أهداف الحركة وسطر جهازًا للدعاية من أجل تقوية الفكرة القومية اليهودية ، ومن الناحية الرسمية أعلن عن قصده وهو نيل إعتراف دولي ودعم يساعده في تحقيق الأهداف أي إنشاء وطن قومي للدولة اليهودية بالإضافة على الحصول على الموافقة الدولية[5].

---

[1] – محمد عزة دروزة: مأساة فلسطين،عرض موجز لقضية فلسطين وتاريخها وتطورها وحاضر فلسطين ومستقبلها، دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر ،1958م،ص08.

[2]– هرتزل: ولد في بودابست 1860 مؤسس الحركة الصهيونية وزعيمها في فيينا 1878–1891 ثم إشتغل بالكتابة الأدبية وبدأ يدعو إلى إنشاء دولة يهودية .أنظر: فدوى نصيرات: دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1946–1909، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص10.

[3] – سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، 1997م–1998م، ص100.

[4] – فدوى نصيرات: المرجع السابق، ص10.

[5] – سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق،ص101.

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى اعتبروها فرصتهم في سبيل تحقيق هدفهم ولم يكن الصهيونيون يحلمون أن يقوم لهم في فلسطين قائمة بدون تدعيم دولة عظيمة وتقوم بحمايتهم، فكان ذلك نقطة لقاء هامة بينهم وبين بريطانيا حيث اهتموا لاستغلالها من ناحيتهم ورحبت بريطانيا باهتمامهم من ناحيتها[1].

هذا التطور على الصعيد الداخلي بتكوين هيكل وإعطائه صورة متجانسة وديناميكية لتتجه في مرحلة ثانية على تكثيف العمل الخارجي بغية كسب الدعم وخاصة من القوى الاستعمارية وبالتالي قد رسم بيان مؤتمر بال معالم خطة اليهود في إنشاء دولتهم في فلسطين[2].

والملاحظ أن الصهاينة قد استعملوا في وجهتهم فكرة العودة الخيالية إلى أرض الميعاد فلسطين لمنح الصهيونية شحنة عاطفية بغية جعلها مقبولة من اليهود جميعهم ، كما عملوا على إحياء اللغة العبرية والثقافة اليهودية وتدعيم العودة إلى فلسطين من أجل إقامة دولة يهودية يستطيعون فيها أن يمارسوا شعائرهم ويؤدوا رسالتهم العالمية[3].

أما بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فهي تعود جذورها إلى ما قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، حيث كان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية دعمها وتأييدها للحركة الصهيونية منذ نشأتها الأولى، وهو ما تجسد في قيام الرئيس(ودرو ويسلون)[4] بتقديم الحماية للمستوطنين اليهود خلال الحرب العالمية الأولى وقيام السفن الأمريكية بنقل مساعدات خاصة لليهود في فلسطين في تلك الفترة، كما ضغط "ويلسون" على بريطانيا لإصدار وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[5].

---

[1] – محمد عزة دروزة: المرجع السابق،ص11.

[2] – عبد المالك قنايزية: حرب أكتوبر 1973، قائد اللواء الثامن المدرع 1970–1976، جانفي 2013م، ص19.

[3] – فدوى نصيرات: المرجع السابق ،ص10–11.

[4] – ودرو ويسلون: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 1913–1921، إشترك بمعاهدة الصلح في باريس وأراد أن يركز السلام العالمي على نقاطه الأربع عشرة،حصل على جائزة نوبل للسلام 1919م، أنظر: المنجد في اللغة والاعلام: مجموعة مؤلفين،دار المشرق،بيروت، ط22،2000م، ص13.

[5] – محمد داود إسماعيل الجماصي:العلاقات الأمريكية وتاثيرها على الأمن القومي الاسرائيلي (2009–2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى،فلسطين،2016م، ص17.

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وعد بلفور 02 نوفمبر1917:

عندما تولى لويد جورج[1] رئاسة الوزارة في عام 1917 واستلم آرثر بلفور[2] وزارة الخارجية وهما من الصهيونيين البارزين[3] قامت الحكومة البريطانية وعلى لسان وزير خارجيتها السيد آرثر بلفور بإصدار تصريح دبلوماسي خطير، وكان ذلك في 02 نوفمبر 1917 ، وقد وجهه إلى رجل الأعمال المليونير اليهودي البارون دي روتشلد[4] [5] إلتزمت فيه الحكومة البريطانية على تحقيق حلم الصهيونية في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين وقد جاء على شكل كتاب تتويجًا لجهود الفريق الصهيوني والبريطاني بزعامة حاييم وايزمن[6] [7].

وقد جاءت الصيغة النهائية والتي عرفت "بتصريح بلفور" على ما يلي:

- التأييد البريطاني لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.
- التعاون البريطاني في التوصل لهذا الهدف.

---

[1] – لويد جورج: ولد عام 1863 في مانشستر بانجلترا وتوفي والده عندما كان عمره عامًا ويعتبر أحد زعماء حزب الأحرار تدرب في مؤسسة قانونية في سن ستة عشر ثم بدأ في ممارسة القانون، أصبح رئيسًا لوزراء بريطانيا ويعتبر من أشهر العسكريين وتوفي سنة 1945، أنظر: منصو معاضة، سعد عمري : الإرهاب الصهيوني في فلسطين 1948–1973، متطلب لنيل الماجستير 2003، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص25.

[2] – آرثر بلفور: دبلوماسي بريطاني محافظ وصهيوني مسيحي، صاحب وعد بلفور ساعد الصهيوينة في مؤتمرات السلم التي عقدت بعد الحرب والتي أقرت الانتداب على المشرق العربي، إعتزل السياسة 1922،أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة الدولية،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص560.

[3] – محمد كعوش: صراع الجنرالات في إسرائيل،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م، ص24.

[4] – دي روتشلد: هو إبن عائلة صهيونية يهودية غنية وهو إبن مائيرا آشيل روتشلد مؤسس عائلة روتشلد الشهيرة إسحاق إلحنان ولقب روتشلد تعني الدرع الأحمر، أنظر: عبد الكريم الحسني:الصهيونية المغرب المقدس والسياسة، القاهرة، شمس للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص369.

[5] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: الدور الأمريكي في الحروب العربية الاسرائيلية 1948–1982، رسالة ماجستير، كلية الآداب في الجامعة الاسلامية بغزة،فلسطين، 2011، ص02.

[6] – حاييم وايزمن: من27 نوفمبر 1874 إلى 09 نوفمبر 1952، أشهر شخصية صهيونية بعد هرتزل لعب الدور الأهم في إستصدار وعد بلفور 1917،وكان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1920، وفي عام 1946 تم إنتخابه رئيسًا للدولة العبرية 1949،أنظر: منصور معاضة، سعد عمري:المرجع السابق،ص59.

[7]– محمد كعوش: المرجع السابق،ص24.

أن يفهم جليًا وجوب تجنب ما من شأنه تهديد حقوق الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو الحقوق أو الامتيازات التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى[1].

ويقول بلفور في كتابه إلى اللورد روتشلد الثري الصهيوني:

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليًا أنه لن يسمح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية التي يتمتع بها المجتمعات غير اليهودية في البلدان الأخرى[2].

إن تصريح بلفور هو عبارة عن تعاطف حكومة المملكة البريطانية مع رغبة الحركة الصهيونية لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين ، وهذا مقابل تقديم خدمة وهي الضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كي تدخل الحرب إلى جانب الحلفاء[3].

طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية رأيها من "وعد بلفور" حيث أرسل "اللورد سيسيل " برقية إلى الكولونيل "هاوس" يقول فيها "إننا نتعرض للضغط هنا لإعلان التعاطف مع الحركة الصهيونية، وسأكون شاكرًا جدًا لك، إذا شعرت أنك قادرٌ على التأكيد بصورة رسمية، عما إذا كان رئيس الجمهورية يؤيد مثل هذا الإعلان".وقد رد ويلسون على رسالة هاوس بقوله "إنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر. أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع وسأكون ممتنًا إذا أخبرتهم بذلك".وخلاصة القول أن ما جاء في تصريح بلفور كان قد عرض على الرئيس الأمريكي ويلسون من قبل أن ينشر[4].

وقد وقعت القوى الكبرى المجتمعة في سان ريمو 26 أفريل 1920 على تصريح بلفور وقررت منح بريطانيا حق الانتداب على الأراضي الفلسطينية[5].

---

[1] – آلان ر. تايلور: مدخل إلى إسرائيل الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية 1897–1947، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص45.

[2] – محمد كعوش: المرجع السابق، ص30.

[3] – سالم حسين عمر البرناوي: القضية الفلسطينية، دراسة وثائقية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1999م، ص47.

[4] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص03.

[5] – عبد المالك قنايزية:المصدر السابق، ص20.

ومن الملاحظ أن تصريح بلفور موجز للغاية، حيث أنه تكون من 67 كلمة فقط إلا أن عواقبه كانت كبيرة وبعيدة المدى، كونه غير تمامًا من موقف الحركة الصهيونية تجاه عرب فلسطين ، كما قدم مظلة واقية مكنت الصهاينة من المضي نحو تحقيق هدفهم المنشود[1].

كما أيد الكونغرس الأمريكي وعد بلفور في 30 يونيو/حزيران 1922 حيث تم عقد إجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ للمصادقة على وعد بلفور وقد جاء فيه "قرر مجلسا الشيوخ والنواب في الكونغرس المجتمع أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين دون أن يؤدي ذلك إلى أي ضرر بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين ولجميع الجاليات غير اليهودية في فلسطين وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية سوف تحمى حماية كافية"[2].

وفي عام 1942 وأثناء الحرب العالمية الثانية عمل الصهاينة على كسب وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية كونها ستندفع إلى قيادة العالم فقد علم (بن غريون)[3] أن بريطانيا ستنزل مكانتها وقوتها كحليف لليهود وتجسد هذا الانتقال في المؤتمر الذي عقدته "لجنة الطوارئ الأمريكية للشؤون الصهيونية" في فندق "بلتيمور"[4] ماي 1942 حيث صوت على برنامج الحركة، وتم فيه إلغاء الكتاب الأبيض الصادر في 1936 وطالب بإقامة دولة يهودية وتم فيه أيضًا تخويل الوكالة اليهودية صلاحية ترتيب الهجرة والاستيطان، كما طالب بتأليف قوة يهودية عسكرية تحارب تحت علمها[5].

---

[1] – آفي شليم: إسرائيل وفلسطين، تر: ناصر العفيفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص 47.

[2] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص03.

[3] – بن غريون: دبلوماسي يهودي، من رؤساء الحركة الصهيونية وحركة العمال الصهيونية، ومن المخططين لاقامة دولة إسرائيل وجيش الدفاع الاسرائيلي، رئيس حكومة وأول وزير دفاع حتى تخليه عن الحكم في عام 1963: أنظر: أفرايم ومناحم تلمى: معجم المصطلحات الصهيونية، تر: أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1988، ص71.

[4] – بلتيمور: هو الفندق الذي عقد فيه المؤتمر الصهيوني في مدينة نيويورك الأمريكية.

[5] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: نفس المرجع ، ص05.

المطلب الثالث: تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية عام 1946:

في 29 جانفي 1946 تم الإعلان من طرف بريطانيا أن باب الهجرة سيظل مفتوحًا بعد إنتهاء المدة التي حددها الكتاب الأبيض لسنة 1939 حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة بريطانية أمريكية.[1] وكانت مهمتها تتمثل في دراسة الظروف الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين دراسة دقيقة على أن يُولي عناية خاصة بقضية هجرة اليهود إلى ارض فلسطين[2].

وأهم توصيات اللجنة :

- منح مائة ألف يهودي من يهود أوربا المشردين حق الدخول
- الإبقاء على الانتداب البريطاني حتى يكون ممكنًا قيام دولة أو دول
- رفع الحظر عن انتقال الأراضي إلى اليهود[3].

وقد جاء في تقرير اللجنة "أن اليهود لن يسيطروا على العرب، وأن العرب لن يسيطروا على اليهود في فلسطين وأن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية[4].

والملاحظ أن كل ما جاء في توصيات اللجنة كان ضد العرب وهو في مصلحة اليهود فالسماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين وإلغاء قوانين لتحديد الأراضي فهو يسهل انتقال ملكيتها إلى اليهود كما أن عدم السماح بإقامة دولة عربية ولا دولة يهودية هو خدعة حتى يتكاثر اليهود في فلسطين وتعطيهم فرصة التوسع والسيطرة على فلسطين[5].

---

[1] – مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول الدبلوماسية 1934–1974، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ص54.

[2] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص06.

[3] – مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص 56.

[4] – أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955م، ص169.

[5] – قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مج1، 1947–1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، قرار رقم 106، ص03

المطلب الرابع: موقف الولايات المتحدة من قرار التقسيم 1947:

في 02 أفريل 1947 سلم كادوغان مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة طلبت فيه الحكومة البريطانية إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال أقرب دورة تعقدها الجمعية[1].

وقال مندوب بريطانيا أن حكومة بلاده منذ سنوات عديدة وهي تحاول إيجاد حل للقضية الفلسطينية لكنها فشلت في ذلك فحولتها إلى هيئة الأمم.

وبعد التحقيق الذي قامت به اللجنة الخاصة في فلسطين قدمت هذه الأخيرة مشروعين لاختيارهما:

- مشروع تقسيم مع وحدة إقتصادية وقطاع دولي يضم القدس.
- مشروع الدولة الاتحادية (الفدرالية)[2].

وفي 29 نوفمبر 1947 قامت هيئة الأمم المتحدة باستصدار قرار رقم 181 ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية[3].

بأغلبية 23 صوتًا ومعارضة12 صوتًا وامتنع 10 من التصويت، وقد عبر الصهاينة عن فرحهم بهذا المشروع في حين رفض العرب المشروع وبالرغم من الرفض العربي إلا أن هيئة الأمم تبنت التقسيم[4].

وقد جاء في قرار اللجنة دولة يهودية تشمل الجليل الشرقي ومرج بن عامر ومعظم السهل الساحلي والنقب ودولة عربية تشمل الجليل الغربي (عكا والناصرة) والسامرة (نابلس وجنين وطولكرم) قطاع غزة (عدا مدينة القدس) قطاع بيت لحم (عدا مدينة بيت لحم) قطاع الخليل (عدا الجزء المحاذي

---

[1] – سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص 311–312.

[2] – وائل محمد محمود الرفاعي: الانقسامات داخل الادارة الأمريكية تجاه قرار تقسيم فلسطين 1947، مجلة كلية الأداب، جامعة بورسعيد، العدد السابع،يناير 2016م، ص68.

[3] – العمري حكيم: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل من منظور القانون الدولي، جامعة المدية، مج 10، العدد01، مارس 2019م، ص356.

[4] – وائل محمد محمود الرفاعي:المرجع السابق، ص69.

للبحر الميت) مدينة يافا، معظم قطاع رام الله والرملة السهل الساحلي من جنوب فلسطين (المجدل، غزة،خان يونس) وقد جاءت مساحة الدولة العربية تساوي 43% والدولة اليهودية تساوي 56% [1].

عندما تم طرحه للتصويت أمام الجمعية العامة في 25 نوفمبر 1947 لم يحصل مشروع تقسيم فلسطين على ثلثي الأصوات المطلوبة لإقراره حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل وسائل الضغط ضد العديد من الدول في الأمم المتحدة[2]. ومن بين هذه الدول : هايتي وليبيريا والفلبين والصين والحبشة واليونان وعملت أمريكا على الاتصال بحكومات هذه الدول ومحاولة الضغط عليهم للتصويت على قرار التقسيم كالاتصال بشركة(فايرستون للاطارات والمطاط) التي لها إمتيازات في ليبيريا وطلبت إليها إقناع الحكومة الليبيرية من أجل التصويت إلى جانب التقسيم.

وفي الأخير وافقت جميع الدول الست المستهدفة عدا اليونان على قرار التقسيم[3].

ويظهر الموقف الأمريكي بصورة واضحة في رسالة الرئيس الأمريكي إلى هنري مورجينثو في 02 ديسمبر 1947 بأن اليهود يجب أن يتمتعوا بالهدوء وضبط النفس خلال هذه الفترة حتى يتم وضع حل سلمي لهذه القضية في المستقبل وأن يتعايشوا مع جيرانهم العرب[4]. كما سبق للرئيس الأمريكي "ترومان"[5].

وأن كان له دورًا كبيرًا في إقرار مشروع التقسيم وذلك من خلال مراسلاته مع الحكومة البريطانية في أوت 1946.

---

[1] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق ، ص07.

[2] – سمير حلمي سالم سيسالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947– 1997، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر منقسم التاريخ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص64.

[3] – آلان ر. تايلور:المصدر السابق، ص141–142.

[4] – وائل محمد محمود الرفاعي: المصدر السابق، ص70.

[5] – ترومان: الرئيس 33 للو.م.أ ،أصبح رئيسًا عام 1945–1952، كان مؤيدًا للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان من كبار مؤيدي تقسيم فلسطين عام1947، ولعب دورًا شخصيًا رئيسيًا في تامين أصوات كافية لانجاح المشروع في الأمم المتحدة، كانت حكومته أول حكومة تعترف باسرائيل كما عمل على دعمها بالمال والسلاح، أنظر جولدا مائير: حياتي، دار الفكر، بيروت،ب ت، ص153.

وكان أول إعلان رسمي بقبول قرار التقسيم قد جاء على لسان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أكتوبر 1947 وهذا أكبر دليل على أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت داعمة للخطط الصهيونية البريطانية لتقسيم فلسطين[1].

[1] – عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق ، ص08.

الفصل الأول:/- الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني (إسرائيل) 1948-1973:

المبحث الأول :/ الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة لإسرائيل في حرب 1948 (النكبة)

المطلب الأول: قرار الولايات المتحدة بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس 1948.

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20أفريل 1948.

المطلب الثالث: اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة الكيان الصهيوني.

المطلب الرابع: دور الولايات المتحدة في قرار الأمم المتحدة 1948/194.

المطلب الخامس: الولايات المتحدة وتأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA).

المطلب الأول: قرار الولايات المتحدة بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس 1948:

- بعد أن بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا كبيرة من أجل إقرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947، وهو يعتبر مشروعًا أمريكيًا، وصلت في الأخير بأن قرار التقسيم يحتاج إلى إستخدام القوة، ووزراة الدفاع الأمريكية ترفض إرسال قواتها إلى فلسطين، بالاضافة إلى عامل آخر لتراجع أمريكا وهو يكمن في تجنبها الصدام مع العالم العربي والإسلامي مع إحتمالية نسف أنابيب البترول[1].

- كما عارضت وزارة الخارجية قرار التقسيم لنفس الأسباب، ومن أجل المحافظة على مصالح أمريكا ، حيث أخذت الشركات الأمريكية إمتيازات للنفط في العراق والكويت، والسعودية[2].

- وعندما طالبت اللجنة الخماسية المكلفة في الأمم المتحدة بتطبيق القرار 181. بتكوين قوة عسكرية دولية لتنفيذ القرار وكان هذا في الإجتماع الذي عقده مجلس الأمن[3] في 17 فيفري 1948. فكان للولايات المتحدة الأمريكية رأي آخر وهو إقرار مشروع يدعو إلى إلغاء التقسيم، كما دعت إلى إجراء هدنة بين العرب واليهود في فلسطين وطلبت من الحكومة البريطانية بالبقاء في فلسطين حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية ، وقد وافق مجلس الأمن على القرار الأمريكي بالإجماع[4].

- وعلى الرغم من التقارب الأمريكي الصهيوني ، والذي حدث بلقاء وايزمان وترومان فإن هذا التقارب انها حينما أخيرً "أوستين" مندوب أمريكا بالأمم المتحدة في 19 مارس 1948 مجلس الأمن بالولايات المتحدة الأمريكية أنها ستضع قرار التقسيم موضع التنفيذ وأنه من الضروري عمل وصاية[5] على فلسطين[6].

---

[1]- سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص69.

[2]- عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص18.

[3]- مجلس الأمن: يتعبر جهازا فعالاً في منظمة الأمم المتحدة، وسريعًا في إصدار كل ماهو ضروري لارساء السلم الدولي وتجنب أعضاء الأمم المتحدة من الوقوع في النزاعات الفوضوية، التي غالبًا ما تؤدي إلى عدم إستقرار العلاقات الدولية، وذلك من خلال مساهمة مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وتسوية النزاعات بوسائل سلمية، أنظر: علوط عبد العزيز: فعالية مجلس الأمن في ظل سيطرة القوى الكبرى، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 20212-2013، ص09.

[4]- سمير حلمي سالم سيسالم: نفس المرجع ، ص68- 69 .

[5]- وصاية: ظهر نظام الوصاية بقرار من عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية 1945 لادارة الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب والأقاليم التي كانت خاضعة للدول المهزومة في الحرب والأقاليم التي ترغب في أن تكون تحت وصاية إختيارها دولة مسؤولة تحت إدارتها، أنظر: نجات محاسيس: اختبر معلومات في التاريخ والجامعات الأكاديمية لمعلم التاريخ، زهران للنشر، ط1، ص30.

[6]- وائل محمد محمود الرفاعي: المرجع السابق، ص79.

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20أفريل 1948:

- في 10 أفريل 1948 قام المندوب الأمريكي بتقديم مشروع قرار بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، "وصاية الأمم المتحدة".

وقد تضمن عدة إقتراحات حول تولي الأمم المتحدة أمور بلاد فلسطين. وكان ذلك من خلال إنشاء مجالس (مجلس وصاية دولي، ومجلسين حكومين، وهيئة قضائية وأخرى تشريعية). وكان هذا من أجل سلامة الأرض المقدسة وكذا هجرة اليهود ومستقبل البلاد[1].

- ولقد كان هذا التحول الجديد لأمريكا تجاه القضية الفلسطينية أمرًا كارثيًا بالنسبة للصهاينة، وكذا بالنسبة للمؤيدين لقرار التقسيم وهو متناقض مع تصريحات الرئيس "ترومان" والتأكيدات التي أعطاها وايزمان في 18 مارس 1948[2].

- وفي المقابل أعلنت الوكالة اليهودية في فلسطين رفضها القاطع لمبدأ الوصاية مهما قصرت مدتها ففي 24 مارس 1948 كان ردها كالآتي:

"إن الوكالة اليهودية تعلن عن رفضها أي إقتراح من شأنه تأجيل أو منع إقامة الدولة اليهودية ، لذلك فإنها تعترض على نظام الوصاية وتطلب أن يعترف بها كحكومة لإسرائيل بحيث ينتهي الانتداب في موعده المحدد 15 ماي 1948 وتتعاون المنظمة الدولية معها على هذا الأساس"[3].

- وهناك عدة عوامل دفعت الرئيس الأمريكي ترومان للموافقة على مشروع الوصاية أهممها التنافس الحاد مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي على النفوذ خاصة في الشرق الأوسط ، إذ كان يعتقد مستشارو الدبلوماسيون والعسكريون بوجود سياسة سوفيتية لاستنزاف الحلفاء في الشرق الأوسط، وكذلك حتى لا تفقد أمريكا التأثير في أوربا بإرسال جيشها على فلسطين[4].

- ومباشرة بدأ الصهاينة بحملة واسعة من أجل إلغاء مشروع الوصاية والعودة إلى قرار التقسيم، وقد وقع الرئيس الأمريكي "ترومان" بين ضغط الصهاينة من جهة وضغط مُشرعي السياسة الخارجية لديه من جهة أخرى، وفي الأخير إستسلم الرئيس "ترومان" للضغوط الصهيونية وأعلن في 25 مارس

---

[1]- سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص69.

[2] - وائل محمد محمود الرفاعي: المرجع السابق، ص80.

[3] - سمير حلمي سالم سيسالم: نفس المرجع ، ص69-70.

[4] - توفيق أبوبكر: الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطبع والنشر، الكويت، ط2، 1987م، ص25.

1948 أن إقتراح الوصاية لا يناقض التقسيم، ثم أوقفت أمريكا مشروع الوصاية نهائيًا في 12 ماي 1948.[1]

المطلب الثالث: اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة الكيان الصهيوني:

- بعد إنسحاب القوات البريطانية من فلسطين أعلن المندوب السامي الانجليزي عن نهاية الانتداب في فلسطين وبعده مباشرة سارعت القيادة العسكرية الصهيونية إلى إعلان قيام دولة إسرائيل[2]. وذلك في مساء يوم الجمعة 14 ماي 1948[3] ليليها الاعتراف المباشر للولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل بعد إحدى عشر دقيقة من إعلان قيامها كدولة[4].

- حيث سارع الرئيس الأمريكي "ترومان" إلى الاعتراف بهذا الكيان الصهيوني كدولة في الراضي الفلسطينية ولكن مستشاريه الذين إتجهوا في الواقع إلى نصحه بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني وعلى رأسهم "جورج مارشال" وزير الخارجية آنذاك، فقد كان معارضًا ذلك القرار بشدة حيث قال لترومان بأنه لو وجدت إنتخابات الرئاسة في اليوم الموالي فإنه لن يصوت لترومان[5]. وكم أشرنا سابقًا فإن الرئيس الأمريكي ترومان قد وقع بين ضغط الصهاينة وضغط مشرعي السياسة الخارجية والاستراتيجية، وفي آخر الأمر رذخ واستسلم لضغوط الكيان الصهيوني[6].

- وتجدر الاشارة هنا أن "ترومان" ابدى أول الأمر معارضة كبيرة لقيام دولة يهودية في فلسطين هذا الأمر دفع صهاينة أمريكا على القيام بالضغط عليه وتهديده بالوقوف ضده في إنتخابات 1948، كما إستخدم الصهاينة المنظمات اليهودية الأمريكية للقيام بنشر الاعلانات على صفحات الجرائد من أجل تعاطف الأمريكي مع يهود أوربا بسبب معاناتهم من النازية وكذا من أجل دعم فكرة إنشاء دولة لأولئك اليهود في فلسطين.

---

[1] - محمد داود إسماعيل الجماصي: العلاقات الأمريكية وتأثيرها على الأمن القومي الاسرائيلي(2009-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى،فلسطين،2016، ص17.

[2] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص328.

[3] - ملف وثائق فلسطين: مجموعة أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج1، وزارة الارشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1969م، ص923.

[4] - إياد ملحم: إسرائيل الأمريكية وإستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2017م، ص32.

[5] - محمد عبد العزيز ربيع: المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، لبنان، 1990م، ص87.

[6] - سامي حكيم: أمريكا الصهيونية،مكتبة الأنجلومصرية، ط1، القاهرة، 1967م، ص52.

- ومن هنا نخلص إلى أن قرار الرئيس ترومان الذي أدى على إعتراف الو.م.أ بإسرائيل جاء نتيجة لاعتبارات دبلوماسية داخلية خاصة من يهود أمريكا ولم يكن حصيلة دراسة واعية لمصالح أمريكا الاستراتيجية[1].

- وقد تلقى الرئيس الأمريكي "ترومان" من نظيره "وايزمان"رسالة يخبره فيها عن تشكيل حكومة مؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليلة 15 ماي 1948، واقترح عليه أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم، وهو ما تم بالفعل فبعد اثني عشر دقيقة من إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول حكومة تعترف بهذا الكيان كدولة[2].

- ولذا كان القرار الأمريكي بالاعتراف بإسرائيل اعترافا في الوقت نفسه بشرعية قيام تلك الدول بالاستيلاء على أملاك العرب ومصادرة حقوقهم من قبل أتباع الحركة الصهيونية وتشجيع هؤلاء على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة بخاصة ما كان يتعلق منها بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وبعد أيام قليلة من صدور الاعتراف الأمريكي قامت إدارة "ترومان" بتقديم قرض للاحتلال الصهيوني قيمته 100 مليون دولار كما تمادت في إهمال حقوق الشعب الفلسطيني.

وامتنعت عن تقديم المساعدات أو الدعم الدبلوماسي للفلسطينيين الذين كانت الحركة الصهيونية قد تسببت في تشريدهم من مدنهم وقراهم[3].

المطلب الرابع: دور الولايات المتحدة في قرار الأمم المتحدة 1948/194:

- لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دورًا أساسيًا ورائدًا في المسودة النهائية للقرار رقم 194 (الدورة03) الصادر في 11 ديسمبر 1948، والذي كان يشكل قرارات متعلقة باللاجئين الفلسطينيين وإن كان هذا القرار مبنيًا على أساس تقرير "برنادوت"[4]، فإنه بشكله النهائي جاء مُعدلاً إلى حد كبير فقد نصت نسخة سابقة قدمتها بريطانيا على ما يلي:"إن الجمعية العامة تقرر وجوب السماح للاجئين العرب

[1] - محمد عبد العزيز ربيع:المرجع السابق،ص88.

[2] - محمد داود إسماعيل الجماصي: المرجع السابق،ص17.

[3] - محمد عبد العزيز ربيع: نفس المرجع، ص88.

[4] - برنادوت: الكونت فولك برنادوت (FOLKE BERNWDOTTE) من مواليد ستوكهولم بالسويد 1985، وهو إبن أخ الملك غوستاف الخامس ملك السويد ورئيس الصليب الأحمر السويدي،أنظر: تفاصيل القرار رقم 186 الدورة الاستثنائية، قرارات الأمم المتحد بشأن فلسطين، مصدر سابق، ص16-17.

على ديارهم في أقرب تاريخ ممكن، ودفع تعويضات كافية عن الممتلكات المفقودة نتيجة السلب أو التدمير ..." [1].

- لكن هذه الفقرة أخضعت تحت رعاية الولايات المتحدة، لعدة تعديلات لتلطيف لهجتها وإضافة قيود عليها ، فجاءت الفقرة 11 من القرار رقم194 (الدورة03) بشكلها النهائي على النحو التالي:

"إن الجمعية العامة تقر أنه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في أقرب تاريخ ممكن عمليًا، ودفع تعويضات عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعوض عنها بموجب مبادئ القانون الدولي أو تطبيق مبادئ العدل الطبيعي من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة..." [2].

- وكان من بين التغيرات الحساسة التأكيد على اقرب تاريخ "ممكن عمليًا للعودة بدلاً من اقرب تاريخ ممكن" وأدخل في التعديل النهائي أيضًا مبدأ العودة إلى الوطن وكذا الفقرة" العيش بسلام مع جيرانهم "ويقصد هنا اللاجئين واضعًا بذلك شرطًا لم يكن موضوعًا على عودتهم ، وعندما جرى الاقتراح جوبه هذا التعديل بالمعارضة من دول الكتلة الشرقية وكل الدول العربية آنذاك في الأمم المتحدة[3].

- وقد حثت وزراة الخارجية الأمريكية إسرائيل على السماح بعودة مائتي ألف لاجئ فلسطيني لكن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح جملةً وتفصيلاً كما رفضت نداء الرئيس الأمريكي "ترومان" الذي ضمنه مذكرة رسمية سلمها السفير الأمريكي "جيمس جي مكدونالد" إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي "بن غريون" عبر فيها عن خيبته الكبيرة لاخفاق مندوب إسرائيل "إيتان" خلال إجتماع "لوزان" في تقديم أي من التنازلات المرغوب فيها فيما يتعلق بموضوع اللاجئين ويرى الرئيس الأمريكي أن موقف إسرائيل هذا هو بمثابة إنتهاك لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقسيم و اللاجئين كما أصر على وجوب تقديم إسرائيل تعويضات عن الأجزاء أو المناطق المستولى عليها.

- وقد تميزت الاشهر القليلة التي تلتها بتراجع عن التصلب الذي اتسمت به مذكرة الولايات المتحدة الأمريكية، وعمدت واشنطن عن الكف عن وضع التشريعات والاقتراحات لتل أبيب[4].

---

[1] - محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستعياب والتصفية، ترجمة الريس، جمعية الدراسات العربية،القدس، 1985م، ص94.

[2] - قرارات الأمم المتحدة: بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، المجلد1، 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القرار رقم 194، بيروت، ص19.

[3] - محمد شديد: المرجع السابق،ص95-96.

[4] - سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص85.

المطلب الخامس: الولايات المتحدة الأمريكية وتأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا UNRWA):

- بعد فشل لجنة التوفيق الدولية في مهمتها ، قررت تشكيل فريقًا للمسح الاقتصادي تحت رئاسة أمريكية ليعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط حيث تساعد هذه الخطة في تسهيل وإعادة اللاجئين إلى وطنهم[1].

- وقد أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءًا على القرار رقم 302 وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وذلك في 08 ديسمبر 1949 وكانت مهمتها هي التعاون مع السلطات المحلية لتنفيذ برنامج الاغاثة والتشغيل وكذلك التشاور مع الحكومات المعنية حول الاجراءات التي يجب أن تتخذ قبل إنتهاء المساعدة الدولية للإغاثة والتشغيل[2] وقد عينت لجنة التوفيق (غوردون كلاب) رئيسًا لهذه البعثة بالاضافة إلى أعضاء آخرين من بريطانيا وفرنسا وتركيا ومن بين أهم إقتراحات البعثة: التوصية بإنشاء وكالة تتولى تنظيم وتوجيه برامج الاغاثة والأشغال العامة[3] وحثت الأعضاء كافةً على تقديم مساعدات تطوعين لحاجة البرنامج غلى 04 مليون دولار نصف المبلغ تساهم به الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم تعيين (ستانتون غريفين) مديرًا لهذه الوكالة واعتبرت المساهمة الأمريكية السنوية هي الدعامة التي تستند إليها الأونروا حيث أن الفترة من 1950-1975 ساهمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 75 من تكاليف عملياتها وفي هذه الفترة عملت أمريكا على تأييد عودة اللاجئين على وطنهم[4].

- وهكذا رأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقترح حلولاً ايجابية لصالح القضية الفلسطينية ثم تتراجع تحت الضغط الصهيوني وأنصار الكيان الاسرائيلي وهذا بسبب الضغط الصهيوني على الرئيس ترومان وبين بعض مستشاريه واركان ادارته فكان من جهة يحاول إرضاء إسرائيل ويقدم لها الدعم في كل المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ومن جهة أخرى يقوم بمبادرات يحاول فيها امتصاص غضب الرأي العام العربي بغية المحافظة على مصالح أمريكا في الشرق الأوسط وكذا الدفاع عن

---

[1] - محمد شديد: المرجع السابق، ص101.

[2] - سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص86.

[3] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص28.

[4] - سمير حلمي سالم سيسالم: نفس المرجع ، ص69.

إستراتيجيتها في إبعاد القوى العظمى عن المنطقة خاصة الاتحاد السوفياتي في ظل الصراع الدولي بين القوتين المتنافستين في مختلف أنحاء دول العالم[1].

- **منظمةالأيباك (AIBAC)**

أسست اللجنة الاسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة والتي إختصارها "أيباك" منذ عام 1957 وهي منظمة يهودية أمريكية الهدف منها التأثير على السياسة الأمريكية بحيث تتفق مع المصالح الاسرائيلية. -وهي جماعة ضغط لوبي تقوم بالدعاية لاسرائيل في المجتمع الأمريكي بإسم اليهود الأمريكان وتعتبر أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية أسسها "أشعياء كينين" عضو المؤتمر الصهيوني الأمريكي الهدف منها زيادة الدعم المالي لاسرائيل حيث كانت تواجه صعوبات مالية خاصة في مطلع الخمسينات جراء توافد المهاجرين اليهود إليها[2].

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق،ص28-29.

[2] - إنجي المهدي: تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة لجنة الأيباك وقضية الاستيطان الاسرائيلي (2000-2017)، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد 55، العدد الأول، يناير، 2018م، ص04.

المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في حرب 1956 (العدوان الثلاثي على مصر 1956).

المطلب الأول: مشروع جاما 1955م (GAMA).

المطلب الثاني: مشروع دالاس 1955-1956 (DALLAS).

المطلب الثالث: دور الرئيس الأمريكي إيزنهاور في نهاية العدوان الثلاثي 1956.

المطلب الأول: مشروع جاما 1955م (GAMA):

- بعد نجاح ثورة جويلية في مصر بقيادة جمال عبد الناصر في صيف 1952م وبعد أن تركزت جهود النظام الجديد في مصر للتخلص من بقايا الاستعمار البريطاني. وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك فرصة لعرض وساطتها السرية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية نهائيًا[1].

- حيث التقت المصالح المشتركة بين الطرفين الأمريكي والمصري وذلك من أجل التواصل، فعينت الادارة الأمريكية لها ثلاثة من قادة الاستخبارات الأمريكية وهم "كيرميت روزفلت ومايلز كوبلاند للجانب السري من الاتصالات وروبرت أندرسون للجانب العلني" ولذلك عرف هذا المشروع من المفاوضات بمشروع جاما[2].

أما ماهية هذا المشروع فهي تنص على أن يقوم روزفلت وكوبلاند بسلسلة من المحادثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر من أجل الوصول إلى موقف تنطلق منه المفاوضات. كما يقوم اثنان من الدبلوماسيين الأمريكيين بإجراء محادثات مماثلة مع بن غريون للوصول إلى موقف إسرائيلي مشابه للموقف المصري[3]. ثم ينتقل أندرسون بين تل أبيب والقاهرة من أجل التقريب بين الموقفين، بعد ذلك يتم اجتماع بين جمال عبد الناصر وبن غريون في يخت خاص في البحر المتوسط لسد الفجوة نهائيًا بين الطرفين ويؤكد "كوبلاند" أن روزفلت قد حصل على موافقة كل من جمال عبد الناصر وبن غريون على هذه الترتيبات لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أصر على نقطتين:

1/- يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر يربطها بالأردن ويتم تحديد إقليمي بين إفريقيا وآسيا.

2/- على الاسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم[4].

---

[1] - منير الهور وطارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1949، دار الجليل للنشر،عمان، 1986م، ص48.

[2] - راما عزيز دراز: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان على مصر عام 1956، جامعة بيروت العربية، ص09.

[3] - مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص200.

[4] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص 09.

- ويؤكد مايلز كوبلاند بأن مشروع جاما فشل بسبب تصلب بن غريون الذي رفض مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الاسرائيلية مع أندرسون وقال له (وظيفتك هي أن تعمل على عقد إجماع بيني وبين عبد الناصر وإذا كنت سأقدم تنازلات فإني سأقدمها له وليس لأي شخص آخر)[1].

- ويمكن القول بأن مشروع جاما أجهض كغيره من المشاريع الأخرى بسبب التعنت الاسرائيلي ورفض بن غريون الحديث عن التنازلات الاسرائيلية، وقد برر "يعقوب هرتزوغ"، والذي حضر الاجتماعات مع أندرسون موقف إسرائيل بقوله إن إسرائيل لم تكن تعتقد أن باستطاعة عبد الناصر عقد الصلح مع إسرائيل حتى لو أراد ذلك بسبب المعارضة الداخلية والعربية لمثل هذه الخطوة. كما يبرر بن غريون رفض المشروع بأنه كان يعتقد أن جمال عبد الناصر كان يجري هذه الاتصالات على سبيل المناورة ومن أجل كسب الوقت كي يتيح الفرصة أمام جيشه لاستيعاب السلاح السوفياتي الجديد، وفي هذه الاشارة أكثر من مغزى على تفكير بني صهيون واستعدادهم للاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956[2].

- وهكذا عمل الصهاينة على عرقلة وإجهاض أي مشروع سلام يعرض عليهم الانسحاب من الأراضي العربية لشعورهم بالقوة وعدم وجود قوة تجبرهم على ذلك في ظل التشتت العربي وضعفه خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن معنية بالضغط على إسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية في ظل أجواء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي والمشاكل العديدة التي تواجهها[3].

المطلب الثاني: مشروع دالاس 1955-1956 (DALLAS):

- لم يكن الفشل الذي منيت به المشاريع الأمريكية لحل الصراع في الشرق الأوسط يكفي الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها في الشرق الأوسط، بل واصلت محاولاتها تصفية القضية الفلسطينية بتقديم

[1] - مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص201.

[2] - عبد الكريم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص61.

[3] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص10.

حلول لها باعتبارها قضية لاجئين حيث ظل "دالاس" وزير الخارجية الأمريكية طوال سنة 1955 يشدد على إعادة المستوطنين من خلال مشاريع اقتصادية[1].

- وفي 26 أوت 1955 ألقى دالاس تصريحًا شارحًا فيه السياسة الأمريكية في الشرق الوسط وذلك في إجتماع للجنة العلاقات الخارجية الأمريكية[2] حيث قال إن الولايات المتحدة الأمريكية راغبة بذل مساعيها لتحقيق تسوية سلمية بين الكيان الصهيوني والدول العربية. وقام بعرض مشروع من ثلاث نقاط رئيسة هي:

1/- وضع حد لبؤس مليون لاجئ من الفلسطينيين مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة الى وطنهم الأول ضمن الحدود الممكنة وتوطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها. ومن أجل التوطين إقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين حيث تمول بقرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية كما أن بلاده تشارك في مشاريع الري لتحقيق التنمية المائية في المنطقة وهو يؤدي الى توطين اللاجئين.

2/- إزالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان والاطمئنان، وهذا من خلال إجراءات جماعية لردع أي عدوان بشكل قوي وحاسم، مع إستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في معاهدات رسمية لمنع أي عمل من الطرفين من شأنه تغيير الحدود فيما بينهما كل هذا تحت إشراف الأمم المتحدة.

3/- يجب التوصل إلى حل مشكلة الحدود وبما أن الخطوط التي تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن إتفاقيات لجنة الهدنة 1949 ولا تشكل حدود دائمة والولايات المتحدة الأمريكية ستساهم في إيجاد حل لمشكلة الحدود، وهو ما يمهد لحل بقية القضايا بما فيها قضية القدس[3].

- إن مشروع دالاس هو إطلالة إستعمارية جديدة على منطقة الشرق الأوسط وهو تكتيك أمريكي بهدف إلى نزع الصبغة الدبلوماسية عن النزاع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية كونه طل المشكلة

---

[1] - محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس،1985، ص110.

[2] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص10.

[3] - مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص204.

بشكل تكنوقراطي ودعا لحلها بالوسائل الفنية المتقدمة، وجزأ المسألة الفلسطينية إلى مشاكل فرعية صغيرة ومتفرقة في قضية اقتصادية (التنمية المائية وغيرها) وكذا جعلها قضية إنسانية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة على حل مشكلة الحدود وهو ما يضمن مكاسب جغرافية للكيان الصهيوني في الأراضي العربية[1].

المطلب الثالث: دور الرئيس الأمريكي إيزنهاور في نهاية العدوان الثلاثي 1956:

- أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور وزير خارجيته دالاس في 01 أوت 1956 إلى بريطانيا للعمل على دعوة كل من فرنسا وإنجلترا للتفاوض مع مصر في محاولة لإيقاف إستعمال القوة المباشرة التي كان يفترضها "إيدن" كما جاء في رسائله العديدة للرئيس إيزنهاور وقد وافق دالاس على إستعمال القوة كحل نهائي في حالة فشل كل الجهود الأخرى ويوم العدوان لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن الجهود السلمية قد وصلت فعليًا إلى طريق مسدود إذ أنها لم تكن قد إستشيرت في العدوان[2] وهذا ما أكده الناطق الرسمي بلسان البيت الأبيض عشية إعلان الانذار البريطاني الفرنسي الشهير 29 أكتوبر 1956 أن الرئيس الأمريكي إيزنهاور قد علم بالأمر عن طريق التقارير الصحافية، وقد دعا المتحدث الصحافي غلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي[3].

- وفي المقابل رفضت الولايات المتحدة الأمريكية كل الطروحات السوفياتية لإيقاف العدوان بحجة العمل داخل نطاق الأمم المتحدة، وهذا بهدف إبعاد السوفيات عن القيام بأي دور في المنطقة[4].

- وبعد ذلك دعا "خروتشوف" إلى لقاء بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا وفرنسا وبريطانيا والهند والسكرتير العام للأمم المتحدة في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور لبحث مشكلات الشرق الأوسط لكن إيزنهاور رفض مرة أخرى أي حل خارج الأمم المتحدة.

- هذا من جهة ومن جهة أخرى بدأت التحركات داخل الأمم المتحدة بعد العدوان من اجل إستصدار قرارات بوقف القتال. حيث بدأت الدول الأفروآسيوية والدول الاشتراكية تدرس تقديم إقتراح

---

[1] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص11.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص63.

[3] - راما عزيز دراز: نفس المرجع ، ص12.

[4] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: نفس المرجع، ص63.

للجمعية العامة بفرض عقوبات على إسرائيل إذا رفضت الانسحاب ،ومرةً أخرى رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وعارضت ذلك وحاولت إقناع جمال عبد الناصر على وضع قوات دولية في غزة ومضائق تيران لكن جمال عبد الناصر حاول أن يقوم بمناورة في الموضوع كما رفض بن غريون من جهته الانسحاب[1].

- قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العامة مشروعًا في 02 فيفري 1957 ينص على إنسحاب إسرائيلي كامل إلى حدود هدنة 1949، وعلى السماح بدخول قوات الأمم المتحدة وبعد ذلك أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور برسالة غلى بن غريون قال فيها:"إنك تعرف أن حكومتنا تقدر عاليًا روابط الصداقة معكم، وتريد لها الاستمرار لتطوير الأمة الاسرائيلية، إن أي إستمرار في تجاهل حكم المجموعة الدولية سيقود إلى إجراءات من جانب هذه الدول مما سيؤذي فعليًا علاقتكم مع دول كثيرة"[2].

- ولكن بن غريون في رسالة جوابية للرئيس إيزنهاور رفض الانسحاب المقترح وهو ما أدى بإيزنهاور لإلقائه لإنذاره الشهير على الشعب 20 فيفري 1957 وجاء في فيه "أطالب إسرائيل بالانسحاب كما أنني أعارض فرض أي شروط للانسحاب لأنه إذا سمح باستخدام القوة لفرض أية شروط، فإن هذا يزعزع أسس إقامة المؤسسة العالمية ... إن من حق إسرائيل أن تتأكد من وقف الغارات على أراضيها من قطاع غزة، ومن حريتها في العبور الممرات لكن هذا يجب أن لا يكون شرطًا مسبقًا للانسحاب وتحدث الرئيس إيزنهاور عن مسألة المعبر ودخول السوفيات إليها في ذلك الوقت، فقال إنه لا يصلح لإسرائيل التذرع بأن الأمم المتحدة لن تفعل شيئًا إزاء غزو الاتحاد للمجر فإن خطأين لا يشكلان صوابًا، وقال أن تقصير إسرائيل يجب أن يقابل بالسكوت لأن الأمم المتحدة فشلت في تنفيذ قراراتها التي أدانت السوفيات لاعتدائهم على الشعب الهنغاري"[3].

[1] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص12.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص64.

[3] - راما عزيز دراز:نفس المرجع ، ص13.

- ونجد أن الرئيس الأمريكي إيزنهاور أكد في كلمة علنية على حرية مرور الكيان الصهيوني عبر المضائق وحقه في التأكد من الغارات ستتوقف على أراضيه وهذا ما تم بوضع قوات طوارئ دولية في غزة لكنه كان حاسمًا بضرورة الانسحاب[1].

- بعد ذلك مباشرة سارع الكيان الصهيوني بإرسال "أبا إيبان" لإجراء محادثات مع دالاس حيث توصل الرجلان إلى إتفاق حول الانسحاب في 28 فيفري 1657 أذاعته "جُولدا مائير" وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك وفي النهاية تم الانسحاب في مارس من ذلك العام.

- أما الحسابات الأمريكية التي أدت بإدارة إيزنهاور لمثل هذا الموقف فيمكن إجمالها أن مثل هذا العدوان الذي أطاح بنفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة هو فرصة ذهبية لأمريكا يجب إستثمارها وذلك يتطلب بالطبع ألا تظهر الولايات المتحدة الأمريكية أمام العرب بنفس المظهر الاستعماري السابق لفرنسا وبريطانيا[2].

- لقد كان طرح مشروع ملء الفراغ بعد إنحصار النفوذ البريطاني الفرنسي هي محاولة أمريكية لاستغلال الموقف من حرب السويس لتحقق الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المشروع ما عجزت الدول الأخرى عن تحقيقه بالحرب وهو إخضاع المنطقة العربية للوصاية الأمريكية مجددًا تحت زعم ضرورة ملء الفراغ قبل أن يملأه الاتحاد السوفياتي.

- ويجب أن نذكر أن ما يهدف إليه إيزنهاور ليس إستقرار تلك الدول بل مصالح بلاده الاستعمارية فهو يقول "إن الشرق الوسط يمدنا بجسر بين أوربا وآسيا من ناحية وإفريقية من ناحية أخرى وهو يحتوي على ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الآن[3].

---

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: نفس المرجع، ص65.

[2] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص14.

[3] - توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط ح،1987م، ص110.

المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في حرب جوان 1967 (النكسة).

المطلب الأول: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني قبل حرب جوان 1967.

المطلب الثاني: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني أثناء حرب جوان 1967.

المطلب الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني بعد حرب جوان 1967.

المطلب الرابع: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في 22 نوفمبر 1967.

المطلب الأول: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني قبل حرب جوان 1967:

- استلم "جونسون"[1] مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة بعد إغتيال جون كينيدي[2] وذلك حسب الدستور الأمريكي لأنه كان نائبًا للرئيس آنذاك[3].

والرئيس جونسون رجل حزبي إقليمي لم يتصل من قبل بالعالم الخارجي، وتجربته كلها في حدود مناورات داخلية وحسابات الأصوات في الكونغرس وقد سبق له وأن تزعم الحملة ضد الرئيس إيزنهاور ووقف ضد تهديداته للكيان الصهيوني في 20 فيفري 1957 بقطع المساعدات عنها إذا لم تستجب لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من مصر وغزة، كما طالب بقطع المساعدات عن مصر عام 1960[4].

- وفي أثناء فترة حكمه سيطر صهاينة عديدون على مقاليد الأمور في مواقع حساسة من الادارة الأمريكية، حيث نجد أنه قد عين "آرثر بيرج" رئيسًا لوفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة[5]. كما عين "والت روستو" للأمن القومي وهو يهودي من المتحمسين للكيان الصهيوني ولدعمه دبلوماسيا وعسكريًا وإقتصاديًا، وشغل أخوه "يوجين روستو" منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الدبلوماسية في تلك الفترة[6]. (وهو الذي تمنى في حرب أكتوبر أن يرى 120ألف عربي أسرى، ليخضع العرب الذين لا يفهمون إلا لغة القوة)، بالإضافة إلى تعيين "هيوبرت همفري" نائبًا للرئيس وهو الرجل الذي قضى حياته

---

[1] - ليندون جونسون: ولد عام 1908 دبلوماسي أمريكي ديمقراطي، رئيس الجمهورية بعد مقتل كينيدي سنة 1963، أعيد انتخابه سنة 1964، من أكثر الرؤساء الأمريكيين تشددًا ومحافظة وتحيزًا لإسرائيل، أدخل أمريكا في حرب فيتنام، توفي عام 1973، أنظر: المنجد في اللغة والاعلام، القسم الثاني، الأعلام، مجموعة مؤلفين، دار المشرق، بيروت، ط22، 2000م، ص80.

[2] - جون كينيدي: 1947-1963، هو الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ابن جوزيف كينيدي سفير أمريكا لدى بريطانيا، وهو أحد أكبر أثرياء أمريكا، تخرج من جامعة هارفرد وخدم في البحرية الأمريكية، تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وعمره 40 سنة وكان بذلك أصغر رئيس أمريكي سنًا، أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص358.

[3] - أحمد سليم البرصان: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران يونويو1967، ط1، العدد40، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000م، ص38.

[4] - محمود فوزي: صهيون حتى أطراف أصابعهم، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ط1، 1974م، ص129.

[5] - توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص124.

[6] - أحمد سليم البرصان: المرجع السابق، ص40.

مدافعًا عن مصالح بني صهيون[1]. كما نخص بالذكر "جيمس إنجلتون" رئيس قسم التجسس المضاد في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والموساد الاسرائيلي، وهو يعتبر من المقربين للرئيس الأمريكي جونسون أشد المتحمسين للكيان الصهيوني في تاريخ الاستخبارات الأمريكية، وقد كانت له علاقة بالحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل عندما كان يعمل في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية.

- إن هذا التأييد الذي حضي به بني صهيون من طرف الرئيس الأمريكي جونسون، وكذا تجذر علاقاته الحميمية مع اليهود دفعت أحد مساعديه في البيت الأبيض "هاري ماكغرسون" يقول ((إن هناك دمًا يهوديًا في جونسون))[2].

- وفي تصريح لوكيل الخارجية أمام لجنة المواطنين الأمريكيين حول السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى، أكد فيه أمام زعماء الدول العربية وإسرائيل بأن حكومة جونسون لا تنوي إدخال تعديلات أساسية على سياستها في المنطقة وهي تضمن أمن العرب وإسرائيل وأن أي ضحية للعدوان، يمكنها الاعتماد على السياسة الأمريكية[3].

- وفي عام 1964 زار "أشكول" رئيس الوزراء الاسرائيلي الولايات المتحدة وحدث إجتماع معه والرئيس جونسون تم من خلاله صدور بيان جاء فيه:

(قضى الرئيس أشكول والرئيس جونسون يومين من المناقشات حول مسائل ذات مصالح تهم الطرفين، فقد أكد الرئيس رغبة الولايات المتحدة في إقامة علاقات ودية مع جميع دول الشرق الأدنى، وتكريس جهودها لتحقيق السلام في المنطقة، ورحب الرئيس بتأكيدات إسرائيل التي تشاركها فيها الولايات المتحدة، عن عمق حرصها عن السلام في المنطقة، وأكد معارضة الولايات المتحدة للعدوان، أو إستعمال القوة أو التهديد فيها ضد أي خطر، فضلاً عن وجود رغبة أكيدة لدى الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل في وجودها).

[1] - توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص124.

[2] - أحمد سليم البرهان: المرجع السابق، ص41.

[3] - توفيق أبو بكر: نفس المرجع، ص124.

- وفي هذه الفترة 1964-1967 ازدادت مكانة إسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها في الشرق الأوسط، وفي المقابل ازدياد حدة التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية.[1]

- وتعتبر السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي-الاسرائيلي في عهد جونسون قد تحولت عن أي محاولة إيجابية لتسوية الصراع وتجلت أساسًا في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين الكيان الصهيوني والبلدان العربية من جانب وبين مصر والبلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر[2].

- ومن هنا يتجلى لنا أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي-الاسرائيلي تحديدًا كانت تتم وفق المصالح الأمريكية، أما عن المحاولات التي شاركت فيها الولايات المتحدة من خلال محاولات دالاس وكينيدي أو من خلال الأمم المتحدة فهي تعتبر محاولات لتسوية جزئية، تدور أساسًا حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات[3].

- وعندما أخذت تلوح بوادر مواجهة عسكرية عربية-إسرائيلية، تظاهرة الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعمل لتهدئة الموقف، وهذا من خلال مواقفها التقليدية، كالحفاظ على استقلال الدول وحدودها الاقليمية، وفي المقابل نجد أنها اتهمت مصر أنها وراء تصعيد الموقف عبر طلبها سحب قوات الطوارئ الدولية، ومن المعروف أنه بموجب قرار مجلس الأمن، والذي تشكلت قوات الطوارئ على أساسه فإنه يحق لمصر أن تطلب سحب هذه القوات وهو ما دعى السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك "يوثانت" يوافق على طلب مصر باعتباره وكونه قانونيًا، وأعطى أمرًا بسحب القوات[4].

- وفي 27 ماي 1967 استقبل الرئيس الأمريكي "جونسون" وزير خارجية الكيان الصهيوني "أبا إيبان"، وأعطاه وعدًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول تنفيذ كل التعهدات التي قطعها إيزنهاور سنة 1957،وذلك من خلال حق المرور البري في خليج العقبة، وأخبر "إيبان" أن إسرائيل ستهاجم وأنها ستلحق هزيمة بمصر وبأي جهة من الدول العربية التي ستشارك في الحرب، وهو ما دفع الرئيس

---

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص97.

[2] - محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، ص312-313.

[3] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: نفس المرجع ، ص98.

[4] - محمد عبد الغني الجمسي: مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973م، المنشورات الشرقية، باريس،1990م، ص58.

الأمريكي جونسون بأن يصرح بأن إسرائيل لن تقف منفردة إذا قررت أن تتصرف على مسؤوليتها الخاصة، وهو تصريح واضح عن الدعم المطلق الذي يحظى به الكيان الصهيوني من طرف الادارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس جونسون[1].

المطلب الثاني: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني أثناء حرب جوان 1967:

- لقد كان الموقف الأمريكي خلال الأيام الستة للحرب واضحًا ومعروفًا، لهذا فإن ما ينبغي تسجيله هو أن شاغر الادارة الأمريكية الأساسي في أثناء الأعمال القتالية لم يكن طبيعة ردات الفعل للشعوب العربية إزاء أمريكا بل إمكانية التدخل السوفياتي، وهو ما تجلى في يوم 09-10 جوان 1967 حينما حذر السوفيات أنهم سيضطرون للتدخل في حالة ما إذا لم يوقف الكيان الصهيوني تقدمه في دمشق[2].

- وعند بدأ الحرب في 05 جوان 1967 لم يوجه جونسون أي لوم للكيان الصهيوني لأنهم بدأوا الحرب، وإن كان قد أعرب عن خيبة أمله كونهم لم يأخذوا بمشورته بل أصبح مؤيدًا متحمسًا للكيان الصهيوني بمجرد بدء القتال[3].

- كما أن الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في هذه الحرب واضح وجلي من خلال وجود لعبة أمريكية صهيونية مشتركة نفذتها الولايات المتحدة بإتقان من وراء الكواليس وكانت الغاية منها فسح المجال للكيان الصهيوني وتأمين الوقت اللازم له من أجل تحقيق نصر عسكري على الدول العربية في هذا العدوان وذلك عن طريق اتخاذ موقف متحيز إلى جانب الكيان الصهيوني، كما عمد الأمريكان على شل دور مجلس الأمن الدولي ومنعه من متابعة مساعيه لوقف العدوان وإصدار قرار يطالبها باستعادة الأراضي العربية التي احتلها وانتهاج سياسة المماطلة.

---

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص100.

[2] - توفيق أبو بكر، المرجع السابق، ص135.

[3] - محمود داود إسماعيل الجماصي: المرجع السابق، ص21.

وكذا ممارسة الادارة الأمريكية لضغط كبير على بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدعم موقفها هذا[1].

- كما منعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن من اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار وهذا عن طريق التهديد بالفيتو، كما قامت بمنع الأمم المتحدة من التنديد بالعدوان الصهيوني أيضًا باستخدام حق الفيتو وعندما دعى الاتحاد السوفياتي لمناقشة مسألة العدوان الصهيوني الغاشم في الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة، رفضت الولايات المتحدة قرار دول عدم الانحياز الذي يدين الصهاينة، وهو دليل على التواطؤ الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية واليهود[2].

المطلب الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني بعد حرب جوان 1967:

- في 11 جوان 1967 انتهت الحرب العربية-الاسرائيلية، بعد أن التزمت جميع الأطراف بوقف إطلاق النار وقد حصل بني صهيون على مزايا استراتيجية كانت تفتقر اليها قبل ذلك نتيجة لاحتلالها سيناء ومرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، وهو ما سمح لها بتكوين دفاع مثالي ضد اي هجوم من طرف الدول العربية[3]. وعلى اثر ذلك طالب الاتحاد السوفياتي الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 جوان 1967 بأن يتم عقد دورة طارئة لبحث الوضع الناتج عن العدوان الصهيوني على الدول العربية وقد بدأت الدورة أعمالها في 17 جوان 1967 وكالمعتاد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تعطيل أعمال الجمعية العامة من خلال الرسالة التي سلمها مندوبها "آرثر غولدبرج" للأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها:(إن الحكومة الأمريكية تعارض ادراج الاقتراح السوفياتي المتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية فورًا من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط الهدنة على جدول أعمال الدورة الطارئة للجمعية العامة[4].

---

[1] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص428-429.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص100.

[3] - هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1983م، ص49.

[4] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص429.

- وفي المقابل اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن نتائج حرب جوان 1967 هو بمثابة انتصار لها كونها قد سددت ضربة قاصمة لحركة التحرر العربية، وهي ترى أن السلام في الشرق يواجه تهديدًا حقيقيا من خلال السياسات التي تتبعها الدول العربية وحلفائها وكونها تلحق أضرارًا بالمصالح الأمريكية وتساعد على انتشار الشيوعية.

وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط للمحافظة على مصالحها ويحد من نفوذ السوفيات، هذا ما دفع بإدارة جونسون بأنها لن تجبر الكيان الصهيوني على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بل سوف تساعدها على الاحتفاظ بهذه الأراضي للضغط على الدول العربية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة[1].

- وفي 19 جوان 1967 ألقى الرئيس الأمريكي جونسون خطابًا تناول فيه السياسة الخارجية الأمريكية وحدد فيه (مبادئ السلام) للشرق الأوسط الخمسة وهي:/

1- ضرورة احترام حق كل دولة في المنطقة في الوجود.

2- العدالة للاجئين.

3- احترام حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية لكل الدول.

4- الحد من سباق التسلح في المنطقة.

5- احترام الاستقلال الدبلوماسي والسلامة الاقليمية لدول المنطقة.[2]

- يتضح من خلال ما سبق أن الرئيس جونسون قد حدد الخطوط العامة لإحلال السلام الأمريكي في المنطقة لكن لم يبين كيفية تنفيذ هذه المبادئ في المقابل نجد أنه رفض مطلب كل من الاتحاد السوفيات والدول العربية اللذان طالبا بالانسحاب الفوري للكيان الصهيوني إلى حدود 04 جوان 1967 هذا من جهة ومن جهة أخرى الاصرار الصهيوني على الاحتفاظ بالمطالب الاقليمية فهو الصخرة التي تحطمت عليها كافة المشاريع الأساسية لكلا الدولتين[3].

---

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص102.

[2] - مهدي عبد الهادي: المرجع السابق، ص311.

[3] - هالة أبو بكر سعودي: المرجع السابق، ص93.

- والولايات المتحدة الأمريكية ضد عودة الكيان الصهيوني إلى حدود 04 جوان 1967، فمن وجهة نظرها أن المكاسب الاقليمية والتي حيزت لليهود جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها بأي حال من الأحوال، ومنه فالولايات المتحدة ألفت نفسها تؤيد قبضة الصهاينة على الأراضي التي احتلها مؤخرًا إلى غاية أن يبدي العرب استعدادًا لإجراء السلام، وهو يجرنا إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت نفسها خصمًا وحكمًا[1].

المطلب الرابع: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في 22 نوفمبر 1967:

- في 19 جوان 1967 اجتمع مجلس الأمن لدراسة قضية ومسألة حرب 1967 بعد أن فشلت الجمعية العامة في معالجتها وقد ناقش مجلس الأمن عدة مشاريع، وفي الأخير تم اقرار مشروع بريطانيا وقد تضمن القرار رقم 242 والذي صاغه اللورد كارادون في 22 نوفمبر 1967، كما تضمن هذا القرار في طياته المبادئ الخمسة التي طرحها الرئيس الأمريكي جونسون في خطابه يوم 19 جوان 1967[2]. وقد تم اقرار هذا المشروع بالإجماع وأصبح معروفًا بالقرار 242 أو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[3]، وقد تضمن ما يلي:(إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة التزمت بالعمل وفقًا للمادة الثانية من الميثاق)[4].

- أما فيما يخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع القرار رقم 242 فقد طالبت بتطبيقه كما دعت جميع الأطراف إلى الشروع في مفاوضات مباشرة وقد بدأت تنادي بتسوية شاملة وسلام دائم في المنطقة مع تعديل حدود عام1967 الجديدة[5].

---

[1] - سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص111.

[2] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص432.

[3] - سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص115.

[4] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: نفس المرجع، ص432.

[5] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص106.

- (ومما لا شك فيه أن مشروع القرار 242 هو مشروع أمريكي الأصل صاغته الدبلوماسية البريطانية القائمة على فلسفة الالتواءات واللف والدوران وعدم وضوح الرؤيا من خلال "اللورد كارادون" ممثل المملكة المتحدة في المنظمة الدولية مستندًا إلى مبادئ الرئيس الأمريكي جونسون وقد تم اقراره بدعم أمريكي)[1].

- ويتضح لنا مما سبق أن الرئيس الأمريكي جونسون من أكثر الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تعاطفًا مع الكيان الصهيوني وقد كان معروفًا بانحيازه الواضح له[2]. كما أن إحاطة طاقم يهودي بالرئيس جونسون جعل قراراته تصب في صالح اليهود وهو ما يدفعنا إل القول بأنه وقع أسير علاقاته بالمسؤولين اليهود في الادارة، وكذا علاقاته الخاصة مع اليهود الأمريكيين.

- وبهذا فالرئيس الأمريكي جونسون كان يعيش في وسط وبيئة يهودية وقد اعتبرهم عنصرًا مهمًا في الحضارة الغربية وعكس ذلك تمامًا فقد كانت نظرته للعرب سطحية، وظن أنهم أصحاب جمال وتمر ونخيل، وهو ما يتجلى في وصفه للبلاد العربية ((أرض الإبل والنخيل القديمة))[3].

[1] - سمير حلمي سيسالم: المرجع السابق، ص118.

[2] - سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص432.

[3] - أحمد سليم البرصان، المرجع السابق، ص56.

المبحث الرابع: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973 (حرب العبور).

المطلب الأول: مقترحات الولايات المتحدة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

أ- مبادرة روجرز الأولى.

ب- مبادر روجرز الثانية.

المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في وقف حرب أكتوبر 1973.

أ- قرار مجلس الأمن رقم 338 في 03 أكتوبر 1973.

ب- قرار مجلس الأمن رقم 339 في 23 أكتوبر 1973.

ج- قرار مجلس الأمن رقم 340 في 25 أكتوبر 1973.

المطلب الثالث: مؤتمر جنيف للسلام 1973.

المطلب الأول: مقترحات الولايات المتحدة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط:

أ- **مبادرة روجرز الأولى:** جاء ريتشرد نيكسون[1] إلى سلطة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1969[2]. وذلك عقب فوزه بالانتخابات الأمريكية، وقد تظاهر بأنه يسعى إلى تطبيق سياسة متوازنة في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال إرساله لمبعوث خاص من أجل تقصي الحقائق وهو "وليم سكرانتون". هذا الأخير وأثناء زيارته إلى الأردن قدم مشروعا لحل الأزمة في الشرق الأوسط، وقد تضمن عدة نقاط هامة، ولكن بمجرد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعرض "سكرانتون" لحملة معادية من قبل الصهاينة أدت إلى خسارة مستقبله بسببها، لأنه طالب [ان تطبق الولايات المتحدة سياسة عادلة ومتوازنة بين الطرفين المتخاصمين[3].

- وأمام تزايد الضغط المصري من خلال "حرب الاستنزاف"[4] تحركت الدبلوماسية الأمريكية لوضع حد لهذه الأوضاع التي ألحقت الضرر بحليفتها الاستراتيجية في المنطقة العربية "إسرائيل" وأضرت باقتصادها إلى درجة كبيرة من خلال مبادرة وزير خارجيتها "روجرز" في 09 ديسمبر 1969 لخص هذا الأخير بقوله << إنها تدعو إلى انسحاب إسرائيل من أراضي عربية احتلت في حزيران 1967 مقابل ضمانات عربية والوصول إلى إلتزام مبرم للسلام خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بعلاقات صداقة مع إسرائيل والدول العربية>>[5].

- وقد تضمنت مبادرة روجرز مقدمة قصيرة يدعو من خلالها إلى إبرام اتفاق نهائي ومتبادل بين كل من مصر والكيان الصهيوني لوقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب وإبدالها بحالة السلم، وأن تحترم كل دولة سيادة الدولة الأخرى.

---

[1] ريتشرد نيكسون: 1913-1994 دبلوماسي أمريكي، رئيس الجمهورية 1969م، أعيد انتخابه سنة 1972 واستقال 1974م إثر فضيحة (وترغيت) الدبلوماسية كان نائبا للرئيس ايزنهاور إبان حرب السويس 1956، أنظر: المنجد، المرجع السابق، ص584.

[2] مجموعة مؤلفين: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996، ص185.

[3] سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص127.

[4] حرب الاستنزاف: هي حرب شنتها مصر الهدف منها رفع معنويات الجنود التي اهتزت نتيجة هزيمة 1967، وفي الوقت نفسه ارهاق العدو وتكبيده أكبر ما يمكن من الخسائر في الأرواح، بقصف مواقع العدو شرق القناة بالمدفعية وإرسال دوريات عبر الشاطئ وبعدها توقفت الحرب بعد أربعة أشهر، أنظر: سعد الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، دار البحوث الشرق الأوسط الأمريكية سان فرانسيسكو، 2003م، ط4، ص02.

[5] سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص442-443.

- لكن الكيان الصهيوني رفض رفضا قاطعا هذه المبادرة وفي المقابل التزمت مصر الصمت وهو ما أدى في الأخير إلى فشل مبادرة روجرز الأولى[1].

- أما الموقف الفلسطيني فقد رفض مشروع روجرز لأنه يتنكر لحقوقهم الوطنية وأعتبره مؤامرة ضد كفاحهم، أما الاتحاد السوفياتي فهو الآخر رفض المبادرة وطالب بوضع تسوية شاملة لجميع الأجزاء التي يحتلها الكيان الصهيوني[2].

ب- **مبادرة روجرز الثانية:**

بعد فشل المبادرة الأولى "لروجرز"[3] ومع ازدياد الضغط الدبلوماسي والعسكري على الكيان الصهيوني من قبل مصر من خلال حرب الاستنزاف فأصبح وقف إطلاق النار حلا ضروريا لمواجهة هذا الموقف المتدهور، ولأول مرة نجد "موشي ليان" يعترف منذ بداية حروب الاستنزاف بأن الحكومة الاسرائيلية قابلة ومستعدة لوقف إطلاق النار دون شروط[4]، كما أكد ذلك أيضا "إيبان" في حديثه قائلا <<إن إسرائيل سعت مجبرة لتحقيق وقف إطلاق النار نتيجة للأوضاع التي تمر بها حيث أنها لو رفضت المبادرة لكانت إسرائيل في موقف أخطر وأشد صعوبة مما هي عليه>>[5]، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للعمل فورا على تداعيات الموقف فسخرت من أجل صالح الكيان الصهيوني كل ثقلها الدبلوماسي من أجل تحقيق وقف إطلاق النار[6]، لذلك بدا الرئيس الأمريكي نيكسون بالتحرك بواسطة وزير خارجيته "روجرز" هذا الأخير الذي تبنى معادلة بسيطة << أوقفوا القتال وإبدأوا الحوار >> واقترح

---

[1] لبنى علي حسن دار السلامة: الموقف الاسرائيل من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، أطروحة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية الدبلوماسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م، ص57.

[2] سمير حلمي: المرجع السابق، ص135.

[3] لبنى علي حسن دار السلامة: المرجع السابق، ص58.

[4] طه المجدوب: حرب أكتوبر، طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ص25.

[5] فاطمة بوعمامة، سمية زان: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، خلال الفترة 1967-1973، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018م، ص62.

[6] طه المجدوب: المرجع السابق، ص25.

في 19 جوان 1970 وقف إطلاق النار[1]، لمدة 90 يوما وإبعاد القوات القتالية لمسافة 50كم عن جانبي القناة، مع تنفيذ القرار 242 بكل أجزائه[2].

بالإضافة إلى الموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف السفير "يارنج" من أجل إقامة سلام عادل ودائم.

- وقد تم إعلان المبادرة رسميا في مؤتمر صحفي "لروجرز" في 25 جوان 1970 وتم موافقة مصر في 22 جويلية 1970، والأردن في 26 جويلية 1970، ثم الكيان الصهيوني في 31 جويلية 1970، وفي يوم 08 أوت 1970 عند الواحدة صباحا بتوقيت القاهرة طبق وقف إطلاق النار بين الطرفين (مصر - إسرائيل) واللتان التزمتا عدم تغيير الحالة العسكرية في منطقة عمقها 50كم على جانبي القناة[3].

- وعلى الرغم من قبول كل من مصر والأردن والكيان الصهيوني لمشروع "روجرز" إلا أنها فشلت في إحياء مهمة "يارنج" وذلك كون أن المبادرة ركزت على الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون ان تقدم حلولا في شأن التسوية بالإضافة إلى اتهام الكيان الصهيوني لمصر بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار أو ما يعرف بأزمة الصواريخ المصرية (سام3) والتي أصر الكيان الصهيوني على إزالتها تماما، وكذا أحداث أزمة الأردن في سبتمبر 1970 (اندلاع معارك بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية) وهناك سبب آخر هو عدم مساندة البيت الأبيض لتحركات وزارة الخارجية الأمريكية.

- كل هذه العوامل أدت في الأخير إلى فشل مبادرات روجرز سواء الأولى في عام 1969 أو الثانية 1970[4].

---

[1] سمير حلمي: المرجع السابق، ص137.

[2] سيدني بيلي: الحروب العربية الاسرائيلية وعملية السلام، ترجمة المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1992م، ص288.

[3] هنري لورانس: اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، تارا: عبد الحكيم الأربد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ط2، ليبيا، ص347-348.

[4] سمير حلمي: نفس المرجع، ص137.

المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في وقف حرب أكتوبر 1973:

أ- قرار مجلس الأمن رقم 338 في 03 أكتوبر 1973:

- كانت المعارك الدائرة على جبهات القتال توحي بخطر حقيقي يهدد الأمن والسلام الدوليين، فقد كادت الحرب أن تجر إليها أطرافا دولية أخرى[1]، وهو ما أدى بإدارة الولايات المتحدة على إجراء اتصالات دبلوماسية مع نظيرتها الاتحاد السوفياتي، وتمثل ذلك من خلال عقد عدة اجتماعات في الولايات المتحدة الأمريكية، قام بها كل من "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي و"ليونيد برجنيف" الأمين العام للحزب الشيوعي من الاتحاد السوفياتي وهذا من أجل إيجاد حل للوضع في الشرق الأوسط.

- وقد خلص الطرفان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) إلى اتفاق على مشروع قرار مشترك أقره مجلس الأمن بالإجماع، وهو ما يعرف "بقرار مجلس الأمن رقم 338"[2]، في 03 أكتوبر 1973م دعى أطراف النزاع إلى ضرورة وقف إطلاق النار ومن أهم التوصيات التي أقرها مايلي:

أ- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار نهائيا مع الوقف الفوري للأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من صدور القرار وفي المواقع التي تحتلها حاليا.

ب- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967م) بجميع أجزائه.

ج- يقرر مجلس أن تبدأ المفاوضات فورا وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم بهدف إقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط[3].

- وافقت كل من مصر والكيان الصهيوني على القرار رقم 338 وتم وقف القتال على الجبهة المصرية في 22 أكتوبر 1973م لكن سوريا رفضت القرار واستمرت الأعمال القتالية حتى 24 أكتوبر حيث تمت الموافقة، لكن حرب الاستنزاف على الجبهة السورية استمرت لعدة أشهر أخرى[4].

---

[1] سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص463

[2] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، المصدر السابق، ص210.

[3] سمير حلمي: المرجع السابق، ص140-141.

[4] سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: نفس المرجع ، ص464

ب- قرار مجلس الأمن الدولي 339 في 23 أكتوبر 1973:

- تأكيدا للقرار 338 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 339 في 23 أكتوبر 1973 أكد فيه على ضرورة التوقف الفوري عن جميع الأعمال القتالية والعسكرية مع عودة جميع الأطراف المتنازعة إلى المواقع التي كانت تحتلها عند وقف إطلاق النار[1]، خاصة وأن الكيان الصهيوني قرر عدم احترام هذه الفكرة فطالب القرار 339 بعودة الإسرائيليين إلى مواقعهم التي كانوا عندها يوم 22 أكتوبر وطالب "أنور السادات"[2] من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التدخل لإجبار الكيان الصهيوني على احترام القرار 338[3]، كما اتخذ الأمين العام إجراءات بإرسال مراقبين للأمم المتحدة للإشراف على عملية وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.

ج- قرار مجلس الأمن رقم 340 في 25 أكتوبر 1973:

- نتيجة لعدم تقيد الكيان الصهيوني بوقف الأعمال القتالية وحصاره للجيش المصري الثالث، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 340 في 25 أكتوبر 1973، وكذا إقامة قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة مع تكليف الأمين العام بتشكيلها ونص في مهامها في تنفيذ القرارات 1967/242م، و338-339-1973/340[4].

المطلب الثالث: مؤتمر جنيف للسلام 1973:

- في 21 ديسمبر 1973 انعقد مؤتمر جنيف للسلام وكان ذلك تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة مع رئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالتناوب بالإضافة إلى اشتراك كل من مصر والأردن والكيان الصهيوني[5].

---

[1] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين: المصدر السابق، ص210.

[2] أنور السادات: تولى رئاسة مصر بعد رحيل الزعيم عبد الناصر، وكان من أخطر اجتماعاته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 1972/10/24 في منزله، والذي حدد فيه بصفة نهائية بحتمية الحرب، أنظر: أمين الهويدي: الفرص الضائعة، القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثاني وثائق رسمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، ص41.

[3] هنري لورانس: المرجع السابق، ص381.

[4] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين: نفس المصدر، ص211.

[5] عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص145.

- هذه الدول الأخيرة والتي وافقت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973/338 والذي نصت الفقرة الثالثة منه على << يقرر حالا وفي المرحلة الزمنية نفسها بسريان مفعول وقف إطلاق النار بدء المفاوضات من قبل الأطراف المعنية وتحت إشراف مناسب وذلك لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط >>.

- ولكن التلاعب الأمريكي كان حاضرا وكالعادة من خلال استراتيجية وزير خارجيتها "كيسنجر"[1] والتي كانت مخالفة تماما للهدف الأساسي للقرار حيث جاء على لسانه << سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة أما المفاوضات الفردية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر وعلى أساس ثنائي بين كل دولة عربية وإسرائيل>>[2].

- ولم يكن "كيسنجر" يريد من المؤتمر سوى إيهام الاتحاد السوفياتي الذي يشارك الولايات المتحدة برئاسته بأن أمريكا لا تريد تجاهل وجودهم في الشرق الأوسط وأنه يمكنهم المشاركة ولو في الحفلات البروتوكولية، وهو يهدف بذلك إلى إضعاف الموقف التفاوضي العربي فاستبعاد الاتحاد السوفياتي من المفاوضات سيحرم العرب حليفا قويا يوازن من الثقل الذي تضعه الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة إسرائيل، وقضية استبعاد السوفيات مخالف لقرار مجلس الأمن الذي وضع الاشراف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كما أن التفاوض الثنائي بين كل دولة عربية والكيان الصهيوني مراده إحلال تفرقة عربية وخاصة بين سوريا ومصر وعدم وجود أي علاقة في المفاوضات بين الدول العربية وهذا هو بالتحديد الهدف الذي يصبوا إليه اليهود[3].

- أما عن النتائج التي توصل إليها المؤتمر فإن اجتماعاته لم تطل إلا فصل القوات القتالية على الجهتين المصرية والإسرائيلية، وهو ما تجلى في الجولات التي قام بها كيسنجر إلى العواصم العربية وتم

---

[1] كيسنجر هنري: دبلوماسي أمريكي، ألماني المولد ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (1973-1976) حسن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، ساعد في انهاء حرب الفيتنام، حاول حل أزمة الشرق الأوسط خطوة خطوة ولكنه أخفق، أنظر: منير البعليكي: معاجم الأحلام والمصطلحات، موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب والقدماء والمحدثين مستنقاة من موسوعة المورد، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، ص380.

[2] سمير حلمي: المرجع السابق، ص141-142.

[3] محمد الأطرش: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، 1973-1975، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987م، ص42-43.

توقيع اتفاقية لفصل القوات في 18 جانفي 1974 عند الكيلو 101 على طريق القاهرة مع وضع قوات دولية في المواقع الجديدة[1].

- ولعل أهم أسباب فشل المؤتمر راجعة إلى:

1- لم يتضمن جدول أعمال المؤتمر مشروع خطة دبلوماسية محددة وواضحة يمكن التفاوض على أساسها (خاصة القضية الفلسطينية).

2- عدم حضور جميع الأطراف (سوريا + منظمة التحرير الفلسطينية).

3- جعلت الولايات المتحدة الأمريكية المؤتمر واجهة رسمية تخفي وراءها مشاريعها المبيتة التي ترضي حليفتها إسرائيل حيث قال "أبا إيبان" <<الساحة التي تصدق فيها اتفاقيات التي يتم التوصل إليها خارج المؤتمر>>.

4- تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني إلى إفشال المؤتمر ليثبتوا فشل الأمم المتحدة في حل قضية النزاع وبالتالي إفقادها دورها والالتفاف على قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية مما يفسح المجال لتنفيذ سياساتها، وفرض الكيان الصهيوني هيمنته في المنطقة[2].

- نسخلص مما سبق ان جميع المبادرات والوساطات التي تجسدت في منطقة الشرق الأوسط انتهت بالفشل بسبب تعنت الكيان الصهيوني وتهربه من تطبيق احكام القرار 242 وخاصة ما تعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة[3]، كما ان إدارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" كانت مناصرة للكيان الصهيوني حيث جعل الولايات المتحدة الأمريكية تصطف دبلوماسيا في صف بني صهيون على نحو لم يسبق له مثيل إلى درجة الإسفاف في استخدام حق الفيتو في الأمم المتحدة من أجل حماية إسرائيل وهذا ما تجلى في التصريح الذي قاله جنرال إسرائيلي ماتتياهو بيليد <<ماذا تفيد معارضة إفريقيا وآسيا

[1] سمير حلمي: المرجع السابق، ص142.

[2] سمر بهلوان، محمد حبيب صالح: المرجع السابق، ص469

[3] هيثم الكيلاني: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991م، ص352.

والعالم الثالث لإسرائيل مادام فيتو السيد نيكسون في الأمم المتحدة قادر على إفراغ محتوى قراراتهم المضادة لإسرائيل>>[1].

[1] محمد داود اسماعيل الجماصي: المرجع السابق، ص24.

الفصل الثاني: الدعم العسكري للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني (إسرائيل) 1948-1973.

المبحث الأول: الدعم العسكري للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1948.

المطلب الأول: التغلغل الصهيوني داخل المؤسسات العسكرية الأمريكية.

المطلب الثاني: عمليات تجنيد عسكريين أمريكيين في صفوف القوات الصهيونية.

المطلب الثالث: دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني بالأسلحة والجنود.

المطلب الأول: التغلغل الصهيوني داخل المؤسسات العسكرية الأمريكية:

- منذ القرن التاسع عشر وفرنسا وبريطانيا تسيطران على الشرق الأوسط، وكان هناك تخوف عند البريطانيين من أن تسيطر جهة أخرى على الشرق الأوسط، وهذا معناه قطع طريقهم إلى الهند، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية الوافد الجديد على الساحة وذلك من خلال اكتشاف بحيرات شاسعة من النفط تحت رمال السعودية، وقد اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك السعودي عبد العزيز يوم 1945/02/14 على ظهر الباخرة كوينسي فوق مياه قناة السويس، حيث أهدى روزفلت الملك كرسيه المدولب (ذو العجلات)، ومنذ ذلك الحين أصبحت السيطرة على حقول النفط مصلحة حيوية حيث قال مسؤول أمريكي << ربما تكون السعودية أغنى مكافأة إقتصادية في التاريخ >>[1].

- وبعد قرار تقسيم فلسطين 1947، وتوجه الرئيس الأمريكي ترومان لمساندة وإنشاء دولة الكيان الصهيوني، حذره متخصصون في شؤون الشرق الأوسط من عداء العرب للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه رده كان << للأسف فإنه يجب عليا أن استجيب لرغبة مئات الألوف من الذين يهمهم نجاح الصهيوني، إذ لا يوجد مئات الألوف من العرب من ناخبي >>[2]، ومن هنا بدأ تشكيل مجموعات الضغط (يهود أمريكا) بهدف التأثير في عملية صياغة المواقف وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية فلم يعد بإمكان أي رئيس أمريكي تنفيذ السياسة الخارجية دون تدخل الصهاينة[3]، ويتجلى مدى تأثير الكيان اليهودي في قرارات الرئيس ترومان من خلال إصراره على تنفيذ توصيات اللجنة الداعية للسماح بهجرة مائة ألف يهودي لأرض فلسطين.

- كما تجدر الإشارة إلى الدور البريطاني خاصة عند انسحابه من فلسطين 1948 والكم الهائل من الأسلحة والذخيرة التي تركها في يد العصابات الصهيونية، وكذا تسليم مينائي "حيفا" و"يافا" لهذه العصابات[4].

---

[1] - محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م، ص47-48.

[2] - محمد داود اسماعيل الجماصي: المرجع السابق، ص15.

[3] - محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص89.

[4] - محمد داود اسماعيل الجماصي: نفس المرجع ، ص16.

- وقامت الجالية اليهودية الأمريكية بدور هام وكبير وفعال في مساندة الكيان الصهيوني ودعمه في شتى المجالات، وقدمت له الأموال اللازمة لتمويل صفقات السلاح التي اشترتها العصابات الصهيونية من أوروبا الشرقية وخاصة الأسلحة التشيكية حيث كان لها دور خطير جدا في تسليح العصابات الصهيونية في الحرب، يقول رابين << إن الأسلحة التي جاءتنا من تشيكوسلوفاكيا لولاها لما انتصرت إسرائيل ولما حتى صمدت في الحرب >>[1].

- وقد عمل الكيان الصهيوني على استقدام الآلاف من المرتزقة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل إلى حوالي 05 آلاف جندي من الولايات المتحدة وحدها إلى فلسطين بالإضافة إلى إسناد قيادة القوات اليهودية إلى ضباط أمريكيين خاصة منهم الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، مع استقدام طيارين من أمريكا وأوروبا وهو ما جعل سلاح الطيران في تزايد، ففي وقت وجيز من نشأة الكيان الصهيوني صار لديه أكثر من 100 طائرة حربية[2]، ونخص بالذكر هنا شركة الطيران "سيرفس أيروايز" التي أوصلت الرادار الأمريكي إلى الحكومة التشيكية في ديسمبر 1948 التي أسسها مهرب يهودي أمريكي (أودولف ويليام شويمر) حيث كان مخلصا لليهود ويعمل لصالح أمن الكيان الصهيوني، وقد قال الصحفي اليهودي الأمريكي "هانك غرينسبن" << أن عليه أن يلغي كل شيء ويطير فورا إلى هاواي للتفتيش على مجموعة من المواد الفائضة عن الحرب التي تحتاج إليها القوات الصهيونية في فلسطين >>، وقد حصل اليهود على كميات كبيرة من سلاح المدفعية والطائرات الحربية التي ساهمت في حسم الحرب في فلسطين من قبل الحكومة التشيكية[3].

[1] - مذكرات اسحاق رابين: ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م، ص57.

[2] - محمد داود اسماعيل الجماصي: المرجع السابق، ص16.

[3] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص40-41.

المطلب الثاني: عمليات تجنيد عسكريين أمريكيين في صفوف القوات الصهيونية:

- عملت الحكومية الصهيونية على تقديم عروض مباشرة إلى العسكريين الأمريكيين في سرية تامة خاصة الذين كانوا في الخدمة الفعلية، وعلى الرغم من أن القانون الأمريكي ينص على أن أي مواطن أمريكي يقبل وظيفة ضابط في خدمة بلد أجنبي، سيتعرض إلى الطرد الفوري وغرامة مالية والسجن، كما أصدرت وزارة الخارجية مذكرة في 1947 تحت رقم 747 تنص على أن أي مواطن أمريكي عسكريا كان أو مدنيا يلتحق بقوات مسلحة أجنبية يفقد حقه في الاعتراف به كمواطن أمريكي طول مدة خدمته هذه مع سحب جواز سفره منه[1].

- ولكن في المقابل كان هناك عدد كبير من المواطنين الأمريكيين بدأوا فعلا التجنيد في صفوف الكيان الصهيوني ومن أمثال هؤلاء "جاك هيرشورن" كان مجندا في سلاح الجو الأمريكي أصبح طيارا مع القوات اليهودية المحاربة في فلسطين، وخلال سنتي 1948-1949 حاولت الحركة الصهيونية تجنيد المرتزقة والآلاف من العسكريين الأمريكيين أو من أوروبا وبخاصة الذين كان لديهم قدرة على استعمال أنواع الأسلحة للعمل مدربين للمجندين في صفوف الجيش الصهيوني[2]، حيث كان يطلب من هؤلاء المجندين انتهاك قانون الحياد وانتهاك القسم الذي أدوه كضباط مع منحهم جوازات سفر مزورة مقابل الخدمة في صفوف القوات الإسرائيلية، ومن هؤلاء الضباط "دافيد ميكي ماركوس" والذي انظم إلى الجيش الإسرائيلي وقد تم تعينه كقائد لجبهة القدس في الجيش الإسرائيلي، ويرجع إليه الفضل في مساعدة القوات اليهودية على التحول من قوة سرية إلى جيش نظامي حديث، وقد قتل خطأ من طرف أحد الجنود الإسرائيليين أثناء الحراسة ليلا[3].

- ويعتبر الكولونيل "إليت أ.نايلز" (صهيوني متحمس) هو الذي كان مسؤولا عن الاتصال مع المحاربين القدماء بالإضافة إلى شخص آخر يعمل في مكتب نائب القائد العام، وقد نسخا 66 بطاقة

[1] - ستيفن غرين: الانحياز- علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1985، ص40.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص42.

[3] - ستيفن غرين: المرجع السابق، ص41.

راجعة إلى مجندين ومرشحين للخدمة مع الجيش الصهيوني مع ملفات سرية وتقارير عن الكفاءة والتي تشكل أساس اختيارهم وإرسالها إلى فلسطين.

- وقد قدم عرض مالي مغري جدا من طرف الصهاينة إلى الجنود ذو الخبرة فعرض على الطيارين 600 دولار شهريا إضافة إلى العلاوات وهو مبلغ يفوق ما كان يتحصل عليه الطيارون في القوات المسلحة الأمريكية[1]، كما عملت المنظمات الصهيونية الأمريكية في مطلع سنة 1949 بصورة علنية تماما حيث تصدرت في الصحف الرئيسية إعلانات تطلب المتطوعين للانخراط في الجيش الصهيوني، كما أنه كان هناك أجنحة للفنادق في نيويورك يتم فيها مقابلة المتطوعين وتثقيفهم قبل قدومهم إلى فلسطين[2].

المطلب الثالث: دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني بالأسلحة والجنود:

- تدفقت الأسلحة إلى الكيان الصهيوني بقوة كبيرة وكان في معظم هذه الأسلحة مشتراة، أما بعضها الآخر فكان غير قانونيا، وعلى كل حال فقد كانت جميعها غير قانونية ناهيك عن عمليات التهريب ومن المعلوم أن الاستخبارات الأمريكية كانت على علم بالحجم الإجمالي للأسلحة غير الشرعية التي تدفقت إلى الكيان الصهيوني خاصة ما بين سنتي 1948-1949 حيث يقدر حجم الإعانات الأمركية إلى اليهود خلال حرب 1948 حوالي 1300 مقاتل متطوع وما بين 15-20 مليون دولار[3]، كما أن أغلبية سلاح الطيران هم من الولايات المتحدة أو من متطوعين أجانب، فالعرب في هذه الحرب لم يكونوا يقاتلون الصهاينة بل قوات الجالية اليهودية مجتمعة.

- وتفيد تقارير أن الصهيوني "ادوارد كرابيلر" قام بشراء 100 ألف بندقية من مخازن بريطانيا وقام بتصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم إعادة تصديرها نحو فلسطين مع 300 مليون رصاصة

[1] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص43-44.

[2] - ستيفن غرين: المرجع السابق، ص43.

[3] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: نفس المرجع، ص44-45.

حيث بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 10 ملايين دولار[1]، هذا الكم الهائل من الأسلحة جعل الصهاينة يتفوقون عسكريا في أرض فلسطين.

- وقد قام الملحق العسكري الأمريكي ببعث تقرير عن (استعداد شركة بلجيكية بتصدير 10 دبابات و265 عربة مصفحة أمريكية و64 مجنزرة إلى فلسطين وفي المقابل طلب الملحق العسكري البلجيكي نماذج من مخزونات المعدات السامة في مستودع ألماني للذخيرة السامة وتم الاستيلاء عليه)[2].

- وقد كان تجار الأسلحة الصهيونيون يتدخلون في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام أحد هؤلاء بتأنيب سفير الولايات المتحدة في "هلسينيكي" لأنه قام بتبليغ حكومة فنلندا بدعم الولايات المتحدة لحضر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.

- كما أن هناك تقارير تشير إلى أن هناك طائرات كانت تهبط في أماكن عديدة في فلسطين محملة بالأسلحة والذخيرة موجهة لليهود، وكانت تشيكسلوفاكيا هي مصدرها وهذا حسب الاستخبارات الأمريكية خاصة في عام 1948، وقد قام مجموعة من اليهود الأمريكيين أصحاب النفوذ بإرسال جهاز رادار أمريكي متحرك للإنذار المبكر إلى حكومة التشيك وهذا عربونا لصفقات السلاح التي نقلت من طرفها إلى الكيان الصهيوني[3].

- إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على إقامة دولة الكيان الصهيوني سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة ومن خلال تجنيد المقاتلين والضباط الأمريكيين في صفوف الصهاينة وكذا عمليات تهريب الأسلحة إلى أرض فلسطين، وعلى العكس تماما في جهة العرب كان تشدد كبير في حظر السلاح من طرف أمريكا، كل هذا من اجل خلق حليف لها في الشرق الأوسط يكون قاعدة أمريكية في تلك المنطقة[4].

---

[1] - توفيق أبوبكر: المرجع السابق، ص75.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص46.

[3] - ستيفن غرين: المرجع السابق، ص45.

[4] - عبد الحكيم عامر محمود لافي:نفس المرجع، ص49.

المبحث الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في حرب 1956.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي قبل حرب 1956.

المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي أثناء حرب 1956.

المطلب الثالث: الدعم العسكري الأمريكي بعد حرب 1956.

العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956:

العدوان الثلاثي على مصر الذي وقع في شهر أكتوبر عام 1956 هو نتيجة طبيعية لسياسة القوة والهيمنة التي تستخدمها الدول الكبرى اتجاه الدول الصغرى عندما تشعر الدول الكبرى بأن مصالحها الحيوية قد تم تهديدها أو الاقتراب منها والعدوان الثلاثي هو تعبير صريح عن الطبيعة العدوانية التآمرية الواضحة في فكر وممارسات الدولة اليهودية.

ومن حيث المبدأ فالعدوان الثلاثي على مصر قامت به كل من فرنسا وبريطانيا مع استخدام دولة إسرائيل لتحقيق أغراضها وهذه الأغراض هي جعل الرئيس جمال عبد الناصر يتراجع عن قرار تأميم قناة السويس[1].

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل الحرب:

الفرع الأول: صفقة شاملیون:

- كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية "السي-أي-أيه" قد واصلت محاولتها للجمع بين الحكومة الإسرائيلية وحكومة جمال عبد الناصر، للتفاوض حول اتفاقية سلام، وكان ذلك قبل سنة من العدوان الثلاثي على مصر 1956، كانت تحاول التوسط حول صفقة يتم من خلالها تزويدها للمرة الأولى بمساعدات عسكرية رسمية أمريكية مقابل القبول بسلام دائم مع مصر، وقد وصف شاريت المحاولات بعملية "شاميليون" ففي أكتوبر 1955 حين كان في جولة لجمع التبرعات نيورك أجرى مفاوضات مع رجال المخابرات الأمريكية حول الموضوع، إن الأمر الذي لم يكن معروفا للأمريكيين أنفسهم كانوا في اللجوء إلى الروس في الحصول على الأسلحة، إذ لم يلقوا قبولا من الولايات المتحدة وكان رجال الموساد قد نصحوا "بن غوريون" برفض عملية شاميليون لأنهم لا يثقون "بجمال عبد الناصر" في حين كان دالاس يلح على شاريت بقبول العملية، وقد اقترح رجال الموساد الموافقة على الدخول في عملية شاميليون شريطة أن يكون هناك تعهد صريح من الغرب بتزويد إسرائيل بأسلحة دفاعية وخاصة سلاح الجو[2].

[1] - سالم حسين عمر البرناوي: المرجع السابق، ص224.

[2] - عبد الحكيم عامر محمود لافي: المرجع السابق، ص81.

- وكان الرد الأمريكي عبر دالاس بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بهذا الطرح مبدئيا ولكن بشروط أهمها هو أن تبدي إسرائيل مرونة في موضوع اللاجئين وتحقيق تقدم في حل النزاع العربي الإسرائيلي فوجدت إسرائيل أن تكلفة الضمان الأمريكية باهضة جدا، إلا أن مجموعة من الأحداث في الشرق الأوسط مثل "السباق نحو التسلح" بصورة خاصة غير كثيرا من الفرضيات الأمريكية المتعلقة بالمنطقة وإسرائيل حيث عقدت مصر في نهاية سبتمبر 1955 اتفاقا بشأن صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية المصرية.

- ولا يبدوا أن إسرائيل اشترت أو تلقت سلاحا ثقيلا من الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 1952 و1955 على الرغم من الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي بشأن معرفة الدفاع المتبادل الموقع في 23 جويلية 1952.[1]

- إن كانت إسرائيل قد جوبهت فعلا بالرفض من جانب الإدارة الأمريكية في موضوع الحماية والسلاح الثقيل فذلك لأن واشنطن كانت تعتبر أن مصر ستلحق بها هزيمة في حال وقوع حرب بينها وبين إسرائيل.

- لابد من الإشارة أن إدارة أيزنهاور كانت تدعم إسرائيل بكل احتياجاتها من السلاح بطرق غير مباشرة عبر دول أخرى دون الظهور في الصورة حفاظا على علاقاتها مع الدول العربية، وخوفا من تضرر مصالحها النفطية حيث أن إسرائيل كانت تتزود بالسلاح من فرنسا وكندا من دون أي اعتراض من واشنطن بل أن ذلك كان يحضى بموافقتها وتشجيعها، وهكذا كان موقف دالاس برفض أن تزود واشنطن إسرائيل بالسلاح مباشرة في حين يؤيد أن تزود دول أخرى إسرائيل بالسلاح، وكذلك قررت واشنطن التنازل على أولوية "الحلف الأطلسي" في الحصول على طائرات "ميستر الفرنسية" لمصلحة إسرائيل[2].

[1] - أندرو وليسلي كوكوبيون: علاقات خطيرة، القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1992، ص55.

[2] - راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص20.

الفرع الثاني: عملية المخزون الاحيتاطي:

في سنة 1956 أخذت الإدارة الأمريكية بالتخطيط لمواجهة كل الاحتمالات في الشرق الأوسط ولعل قصة عملية المخزون الاحتياطي أفضل مثال للمأزق كانت تواجه الإدارة الأمريكية فمع حلول شهر سبتمبر 1956 كان قد اتضح لمسؤولي الاستخبارات العسكرية الأمريكية أن البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين كانوا يستعدون لشن حرب على إحدى الدول العربية أو على أكثر من واحدة أي على مصر في ما يخص بريطانيا وفرنسا وعلى الأردن ومصر في ما يخص إسرائيل.

وقد خلق هذا الأمر بعض المشكلات للإدارة الأمريكية وكان له علاقة بالبيان الثلاثي الذي صدر في 25 ماي 1950 والذي هو حجر الزاوية في نهج الولايات المتحدة الأمريكية العسكري والدبلوماسي في المنطقة[1].

في أفريل 1956 كان فريق الخطوط الاستراتيجي المشترك التابع لهيئة الأركان المشتركة وقد أصدر مذكرة بشأن التخطيط المشترك بموجب البيان الثلاثي سنة 1950.

تتضمن رأي الاستخبارات في أرجح السبل التي يرجح فيها القتال، وتنبأت هيئة الأركان المشتركة استنادا إلى مشاوراتها مع رؤساء الأركان البريطانيين أن عدوانا مصريا هو السبيل الأرجح لبدئ الحرب وأن هذا الهجوم قد يقع على الأغلب ضد إسرائيل في الأول[2].

من هنا وفي ماي 1956 وتنفيذا لأوامر البيت الأبيض باشرت وزارة الدفاع الأمريكية "عملية المخزون الاحتياطي" وهي خطة سرية جدا تهدف إلى توفير عتاد عسكري متطور من نوع سلاح الجو في التخطيط الأولي لإرسال 24 طائرة من طراز F86 من الوحدات الأمريكية العاملة في أوروبا إلى مطارات في إسرائيل وذلك ضمن مدة زمنية قصيرة جدا، بالإضافة إلى الطائرات.

كان من ضمن المخطط أن تزود إسرائيل بمدافع هاتز أزر وبنادق مثبتة وقاذفة صواريخ ومدافع مورثر وألغام ضد الدبابات والأشخاص ومؤونة من الذخيرة لهذه الأسلحة تكفي لـ 30 يوما.

---

[1] – ستيفن غرين: المرجع السابق، ص121.

[2] – كميل منصور: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، ترجمة نصيرة مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص103-104.

وعل الرغم من الاحتياطات كافة للحفاظ على سرية هذه العملية التي قد تسبب مضاعفات دولية خطيرة كان هناك احتمال بأن تتسرب معلومات عن العملية بطريقة أو بأخرى فاصدر وزير الخارجية "دالاس" تعليمات إلى أحد مساعديه بتحظير بيان لحالة كهذه[1].

المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي أثناء الحرب:

لما كان هدف بريطانيا وفرنسا من الحرب على مصر هو تأمين قناة السويس أما إسرائيل فكان هدفها الحقيقي من وراء العدوان على مصر هو ضم سيناء إلى إسرائيل باعتبارها جزء منها، واعتبرت أن قواتها لم تدخل الأراضي المصرية بدخول سيناء وأن سيناء تحريرها، اما بشأن اتفاقية الهدنة فقد أعلنت عن انتهاء هذه الاتفاقية مع مصر بل وقامت بطرد قوات الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة وأذاعت في اليوم التالي أن من أهداف إسرائيل في هجومها على سيناء تحرير هذا الجزء من الوطن[2]، وتسارعت الأحداث بسرعة كبيرة إبتداءا من 29 اكتوبر 1956 واندفع الجيش الإسرائيلي ليصل في مدة مئة ساعة إلى حافة قناة السويس، وفي 5 نوفمبر أصبحت جزيرة سيناء كلها في قبضة إسرائيل بعد انسحاب الجيش المصري وكانت فرنسا وبريطانيا تنتظران دورهما المعد مسبقا للهجوم على مصر وأعطتها مهلة لتدخلهما، بما أنهما وجهتا إنذار لكل من مصر وإسرائيل يأمرانهما فيه بسحب جنودهما في 12 ساعة على بعد عشرة أميال من جانبي القناة، وكما كان متفق عليه قبلت إسرائيل الإنذار ورفضته مصر كما كان متوقعا، وفي أول نوفمبر من نفس السنة نجحت كل من فرنسا وبريطانيا برفض مصر الإنذار الموجه منهما إليهما وقامت بالتدخل العسكري على مصر.

لقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية عبر الناطق بلسان البيت الأبيض عشية إعلان الإنذار البريطاني الفرنسي سابق الذكر أن الرئيس قد علم بالأمر عبر التقارير الصحفية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ألزمت نفسها بمساعدة ضحايا العدوان في الشرق الأوسط ودع المتحدث الصحافي إلى عقد جلسة طارئة في الصباح لمجلس الأمن الدولي[3]، كما أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور وزير الخارجية دالاس في 1 اوت 1956 إلى بريطانيا لدعوة فرنسا وإنجلترا للتفاوض مع مصر في محاولة لإيقاف

[1] – ستيفن غرين: المرجع السابق، ص125.

[2] – راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص23.

[3] – محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام 1945-1967، مصر، دار المعارف، 1969، ص371-372.

استعمال القوة المباشرة التي كان يفترضها إيدن وكما جاء في رسائله العديدة للرئيس أيزنهاور ومنه رسالة أكتوبر وقد وافق دالاس على استعمال القوة كحل نهائي إذا فشلت كل الجهود الأخرى ولذلك دفعت أمريكا باتجاه بعثات وساطة وباتجاه البحث عن حل داخل مجلس الأمن وفي أروقة الأمم المتحدة، ويوم العدوان الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن الجهود السلمية قد وصلت فعليا إلى طريق مسدود إذ أنها لم تكن استشيرت في العدوان[1].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الأطروحات السوفياتية لإيقاف العدوان الثلاثي بحجة ضرورة العمل داخل نطاق الأمم المتحدة، لكن الموقف الأمريكي كان يهدف إلى إبعاد الاتحاد السوفياتي عن القيام بأي دور في المنطقة وحتى إلى فرنسا وبريطانيا.

وتأكيدا لذلك فقد أرسل بولغانين (الرئيس السوفياتي) إلى ايزنهاور يقترح فيها تشكيل قوة أمريكية سوفياتية مشتركة لوقف التدخل البريطاني الفرنسي وكانت حجة رفض أيزنهاور لهذا الغرض لتعارضه مع ميثاق الأمم المتحدة، ونجد أنه بمجرد الإعلان عن هذه القوة كان كافيا لوقف العدوان[2].

المطلب الثالث: الدعم العسكري الأمريكي بعد حرب 1956:

كان للعدوان الثلاثي على مصر 1956 أثارا ونتائج بالنسبة للسياسة الأمريكية للشرق الأوسط فقد اعتبر الأمريكيون أن الفشل البريطاني والفرنسي أنشأ فراغا يمكن أن يملأه الاتحاد السوفياتي الذي أصبح يستطيع الاعتماد على خيارات مفتوحة من دول المنطقة مثل مصر وسوريا وكانت واشنطن تزادا اعتقادا أن للقومية العربية أثارا مزعزعة لإستقرار الأنظمة الموالية للغرب وتشتمل على الكثير من الأهداف التي تتفق وأهداف الاتحاد السوفياتي ثم بدأت محاربة النفوذ ومكافحة توسع الناصرية، كل ذلك أدى إلى دمج لعبة التحالفات والنزاعات الإقليمية الداخلية لنزاع الشرق والغرب، أي أنها أدرجت إسرائيل والدول العربية المحافظة المهتمة باستمرار بالوضع القائم ضمن المعسكر الأمريكي، بينما صنفت في

[1] – توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص102.

[2] – راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص21.

المعسكر المعادي الاتحاد السوفياتي وكل القوى الإقليمية الميالة إلى تغيير الأوضاع القائمة وفي مقدمتها الناصرية[1].

ويرى الكاتب مايكل جونسن أن قرار دالاس وأيزنهاور سنة 1957 الذي يعد بمساعدة كل بلد شرق أوسطي يقع ضحية لعدوان خارجي أو تخريب داخلي، مدرجا إسرائيل للمرة الأولى في الترتيبات الأمنية الإقليمية، وحسب جونسن يعد هذا القرار بتزويد إسرائيل بالسلاح هو أحد أهم القرارات الأمريكية[2].

[1] – راما عزيز دراز: المرجع السابق، ص23.

[2] – مايكل جونسون: القرارات الأمريكية الرئيسية الثلاثة حول فلسطين، الشؤون الفلسطينية، عود 15، نوفمبر 1972، ص137.

المبحث الثالث: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في 1967.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1967.

المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1967.

المطلب الثالث : الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1967.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1967:

بعد العدوان الثلاثي على مصر استخلص الكيان الصهيوني ضرورة ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية بصفتها إحدى القوتين العظيمتين في العالم، وبذلك شكلت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عاملا رئيسيا في بناء قوة الكيان الصهيوني، حيث كانت إسرائيل قبل ذلك تعتمد على ألمانيا الغربية كمصدر رئيسي وموردا لها بالسلاح عبر تشجيع أمريكي حيث قال الناطق الصحفي بلسان البيت الأبيض أن ما قامت به ألمانيا من تزويد إسرائيل بالسلاح، كان بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية وقد فضلنا أن يبقى الأمر سرا لبعض الوقت[1].

وقد أصبحت الولايات المتحدة أمريكية بمثابة الحليف الدائم للكيان الصهيوني والمورد الأكبر لأسلحة القوات البرية والطائرات الحربية، كما قام اليهود الأمريكيين بجمع تبرعات لصالح الكيان الصهيوني عام 1961 وهذه التبرعات جاءت لخدمة إسرائيل لتكون قادرة على إقامة تحالف إقليمي في وجه أي اختراق من الاتحاد السوفياتي لمنطقة الشرق الأوسط، ومع منتصف الستينيات تزايد حجم المعونات الأمريكية العسكرية للكيان الصهيوني نتيجة حدوث عدة تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة حصول كل من مصر وسوريا على السلاح من الاتحاد السوفياتي[2].

اطمان الكيان الصهيوني للدعم العسكري الأمريكي المستمر خاصة في عهد جونسون، حيث أصبحت العلاقة تزداد قوة في مختلف المجالات، كما اطمأنت لتفوقها العسكري ضد الدول العربية مجتمعة وبذلك تكاملت الظروف الدبلوماسية والعسكرية للكيان الصهيوني للحرب وتحقيق أهدافه التوسعية، ولم يبق أمامه إلا إيجاد المبررات لشن عدوانه[3].

بلغت المعونات العسكرية لإسرائيل، التي استهدفت بالدرجة الأولى المحافظة على تفوق الكيان الصهيوني العسكري على البلدان العربية المجاورة حوالي 28 مليار دولار منذ عام 1962، حصلت إسرائيل على معظمها على شكل منح لا ترد، وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الكيان الصهيوني بانتظام فإن اتجاهها إلى مساعدة إسرائيل عسكريا بدأ بشكل جدي عام 1962، بعد

[1] – توفيق أبو بركر: المرجع السابق، ص125-126.

[2] – واصل عبد المنعم: الصراع العربي الاسرائيلي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص103.

[3] – الجسمي محمد عبد الغني: المرجع السابق، ص33.

اعتماد الكيان الصهيوني جزءا من إستراتيجية أمريكا الدولية، حيث حصلت إسرائيل على معونات عسكرية أقل من مليون دولار خلال الفترة من 1948 – 1961، حصلت عام 1962 وحده على 13.2 مليون دولار[1].

ترأس السفير الإسرائيلي في واشنطن وفد بلاده الذي كلف بمتابعة المفاوضات بشأن تزويد إسرائيل بالسلاح في فيفري 1965 وقد أثمرت تلك المفاوضات في ماي 1966 إذ صرح الناطق الرسمي الأمريكي أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت بيع قاذفات هجومية لإسرائيل، بحيث كانت المرة الأولى التي توافق الأمريكية على تزويد إسرائيل بأسلحة ذات طابع هجومي واعتبرت تلك الصفقة تحولا واضحا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها المباشر لإسرائيل[2].

كان هذا التحول للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لعدة عوامل منها:

التكاليف الباهظة لحرب الفيتنام دفعها إلى تسليح الأصدقاء وحفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون تدخل عسكري أمريكي مباشر إذ ينوب عليها الكيان الصهيوني، حيث بحث هاريمان "وزير خارجية امريكى" عام 1965 إنشاء قاعدة عسكرية لحلف الأطلسي لإسرائيل وقاعدة عسكرية جوية أمريكية، ومع مطلع عام 1967 كان هناك اقتناع أمريكي تام بضرورة تزويد إسرائيل بسلاح سريع ومباشر واقتناع إسرائيلي بقرب وصول صفقات السكاي هوك[3].

المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1967:

في عام 1967 قامت إسرائيل بالهجوم على الدول العربية (ثلاثة دول) و هزمت جيوشها واحتلت أجزاء كبيرة من أراضيها، وقد حذرت فرنسا إسرائيل من مغبة الهجوم على البلدان العربية المجاورة، بعد ذلك قامت فرنسا بوقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل، وقد ترتب على ذلك قيام أمريكا بتولي مهمة تزويد إسرائيل بالأسلحة والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية ودعم موقفها الرافض لمقترحات السلام والانسحاب من الأراضي العربية[4]، أما بالنسبة للمشاركة الأمريكية في حرب 1967 قد ثبت أن أمريكا

[1] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص107.

[2] – توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص127.

[3] – عبد الحكيم عامر محمود اللافي: المرجع السابق، ص118.

[4] – محمد عبد العزيز ربيع: نفس المرجع، ص108.

شاركت فعليا في الحرب، حيث ذكر الرئيس المصري أنور السادات أن وزارة الدفاع الأمريكية قد وضعت خطة الحرب وأن العسكريين والخبراء الأمريكان قد باركوها، كما أن العسكريين الصهيونيين قد استجابوا للمخططات الأمريكية في حين كانت القوات الأمريكية في ألمانيا الغربية في حالة تأهب واستعداد للتوجه إلى الشرق الأوسط[1].

وفي مواجهة التحديات الإسرائيلية المستمرة حيث أن المخابرات الأمريكية أرسلت 200 طائرة للكيان الصهيوني و1000 متطوع من الملاحين العسكريين والطيارين، وكان غالبية المتطوعين من القوات الجوية الأمريكية المتواجدين في أوروبا، حيث أعلن الكيان الصهيوني أنهم جاؤوا ليعملوا في المزارع والمصانع، في حين كانت الرسائل بين طياري العدو في المعركة باللغة الإنجليزية وكان الاتفاق هو أن تتكفل حاملات الطائرات الأمريكية بحماية أجواء الكيان الصهيوني[2].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بزيادة المعونة العسكرية للكيان الصهيوني حيث حصلت إسرائيل على 07 ملايين دولار كمعونة عسكرية عام 1967، حيث نجح اللوبي الصهيوني في تجنيد عدد كبير من رجال الكونجرس الأمريكي في خدمته[3]، كان تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب 1967 واضحا حيث كانت تقوم الطائرات الأمريكية "الاستكشافية" بمهمة الاستطلاع على الأجواء المصرية وتحدد بنفسها تواجد الدفاعات الجوية المصرية وتقوم بإعطاء المعلومات للقوات الجوية الإسرائيلية وكان هناك تطويق أمريكي كامل بالجو من حيث الرصد والاستكشاف والتوجيه، بالإضافة إلى حاملات الطائرات التابعة للأسطول السادس تعمل في شمال البحر الأبيض المتوسط في حين كانت تعمل قاعدة هويلس الجوية في الغرب وحاملة الطائرات الأمريكية أنتربرايس على اتصال بالعملية من الشرق، وكانت تقوم بالتشويش على شبكة الرادار المصرية[4].

كانت السفينة ليبرتي تقوم بالتجسس على بعد قليل من شاطئ سيناء المصري بحيث تلتقط جميع الإشارات الصادرة من مركز القيادة المصرية وتفك رموزها، وقد انكشفت الباخرة واصطدمت بطوربيد

[1] – توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص136.

[2] – محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص162.

[3] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق ، ص109.

[4] – محمد حسنين هيكل: نفس المرجع ، ص163.

إسرائيلي، كل هذه التصرفات الأمريكية تكشف مدى الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني طوال فترة الحرب والدليل على ذلك أن العمليات العسكرية الإسرائيلية وخطة الحرب قد تم الاتفاق عليها في البيت الأبيض، كانت التعليمات واضحة للأساطيل وحاملات الطائرات في البحر الأبيض المتوسط والقواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا وخاصة ألمانيا الغربية وأن تبقى في حالة استنفار، في حين توجه السرب 38 في القاعدة الأمريكية في إسبانيا بالتوجه إلى صحراء النقب لتوفير المساندة والاستطلاع للجيش الصهيوني وكانت هذه المهمة سرية جدا[1].

المطلب الثالث: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1967:

اتفقت الأهداف الأمريكية مع الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية خلال فترة رئاسة الرئيس جونسون، على أن بقاء الوضع القائم يهدد الكيان الصهيوني ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرت أمريكا أن الرئيس عبد الناصر يهدد مصالحها من خلال تدخله في الدول المجاورة[2].

وبعد حرب الأيام الستة قامت إدارة الرئيس جونسون بزيادة المعونات للكيان الصهيوني وإخفاء حقيقة ما حدث للسفينة الأمريكية ليبرتي التي دمرتها القوات العسكرية للكيان الصهيوني قرب الحدود المصرية، وقد تحصلت إسرائيل على حوالي 24 مليون دولار عام 1967 وعام 1968 على حوالي 106 ملايين دولار، وفي عام 1969 زادت تلك المعونات بنسبة 60 بالمائة تقريبا حيث بلغت 160,3 مليون دولار، قدم أكثر من نصفها على شكل مساعدات عسكرية، ومن خلال تلك المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل حرمت العرب من فرصة تحرير أراضيهم، وربما سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط[3].

فرغم أن الأهداف المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية وقف السباق نحو التسلح في المنطقة، فإن إستراتيجيتها في المنطقة كانت بعكس ذلك، فهي كانت ترمي إلى عدم المساواة بين أطراف النزاع في المنطقة وضمان التفوق العسكري الكامل للكيان الصهيوني على أي مجموعة من الدول العربية كانت

[1] – ستيفن غرين: المرجع السابق، ص180.

[2] – أحمد سليم البرصان: المرجع السابق، ص59.

[3] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص90.

هذه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة القائمة على حماية مصالحها والسيطرة عليها من خلال خلق قوى محلية موالية لها في المنطقة تنوب عنها وتدعمها بكل الوسائل والطرق الممكنة[1].

استخدم الكونغرس الأمريكي سلطته فيما يتعلق بالمساعدات المالية للكيان الصهيوني في أعوام 1971/1970/1968 بموافقته على الاعتمادات المالية الخاصة ببيع الأسلحة وشراء طائرات الفانتوم، كذلك رحب اعتماد الكونغرس بطلب إسرائيل في أوت 1967 الحصول على طائرات فانتوم وسكاي هوك، كما طالبوا بتسليم إسرائيل الأسلحة والطائرات التي كانت تعاقدت عليها قبل حرب 1967[2].

تطورت العلاقة بعد حرب 1967 بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني حيث زادت المساعدات والمعونات العسكرية لإسرائيل، هذا الدعم نتيجة التزام أمريكا بحماية الكيان الصهيوني ومن جهة أخرى تصاعد الضغوط الإسرائيلية داخل الكونغرس الأمريكي ورجال الدولة الكبار، وكذلك راجع هذا الدعم لحاجة الكيان الصهيوني للمعونات الأمريكية وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أداة عسكرية لتنفيذ إستراتيجيتها الدولية[3]، بعد حرب جوان 1967 قام الاتحاد السوفياتي بتعويض خسائر مصر وسوريا وزاد معوناته العسكرية مما أدى إلى تكثيف الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإمداد إسرائيل بمزيد من الأسلحة والمحافظة على التوازن العسكري في المنطقة، وخلال عام 1968 زار رئيس الوزراء الكيان الصهيوني اشكول الولايات المتحدة وطلب من إدارة جونسون الحصول على 50 طائرة فانتوم، ونتيجة للضغط الممارس من طرف الكونغرس تمت الموافقة على طلب بيع الطائرات، وكان هذا القرار بالبيع يمثل نقطة تحول في إمدادات السلاح للكيان الصهيوني حيث أصبحت أمريكا تلعب الدور الرئيسي والأساسي لإمداد إسرائيل بالسلاح تحت ستار المحافظة على التوازن العسكري في المنطقة[4].

[1] – طه المجدوب: المرجع السابق، ص148.

[2] – هالة أبو بكر سعودي: المرجع السابق، ص189.

[3] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص94.

[4] – هالة أبو بكر سعودي: نفس المرجع، ص189.

المبحث الرابع: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في حرب 1973.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1973.

المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1973.

المطلب الثالث : الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1973.

المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1973:

بعد حرب 1967 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الأساسي بالأسلحة للكيان الصهيوني، وقد بلغت المساعدات التي حصلت عليها إسرائيل في الفترة من 1967 إلى 1973 أكثر من مليار دولار كانت كلها لشراء الأسلحة وقد بلغت هذه المساعدات 25 مليون دولار سنة 1968 و85 مليون دولار سنة 1969 و30 مليون دولار سنة 1970م وقد زادت هذه المساعدات سنة 1971 إلى 545 مليون دولار وسنة 1972 إلى 300 مليون دولار وسنة 1973 إلى 307,5 مليون دولار، وكان كل هذا الدعم هو باقتناع الإدارة الأمريكية والكونغرس بضرورة المحافظة على إسرائيل وقوتها العسكرية لردع أي هجوم عربي سوفياتي[1].

قام أصدقاء إسرائيل من الكونغرس بتقديم مساعدات عسكرية إضافية لها قيمتها حوالي 2.2 مليار دولار وكذلك عدم اعتراضهم على سحب بعض أسلحة الوحدات العسكرية الأمريكية وشحنها إلى الكيان الصهيوني، وقد إتجه الليبيراليون في الكونغرس ومعظمهم من الحزب الديمقراطي إلى خفض ميزانية الدفاع الأمريكية وزيادة المعونات العسكرية للكيان الصهيوني[2]، وفي هذا الصدد نلاحظ أهمية الكونغرس الأمريكي حيث لعب دورا مهما في مجال تسليح إسرائيل نظرا لموافقته على تقديم مساعدات عسكرية أمريكية وقد استخدم سلطته لمصلحة الكيان الصهيوني سنوات 1968-1970-1971 بالموافقة على تمويل شراء طائرات الفانتوم حتى قبل موافقة الرئيس على قرار البيع، لأن سلطة القرار توجد عند الرئيس الأمريكي لكن المصالح المؤيدة للكيان كانت قادرة على إقناع الرئيس في اتخاذ قرار مؤيد بالبيع[3].

في سنة 1969 طالبت إسرائيل بشراء 25 طائرة فانتوم أخرى و100 طائرة سكاي هوك، غير أن هذا الطلب تزامن في ذلك الوقت مع محاولة وزارة الخارجية القيام بمبادرة لتسوية النزاع (خطة روجرز) وفي 30 جانفي 1970 أعلن نيكسون في مؤتمر صحافي أنه سوف يتخذ قراره بشأن الطلب خلال 30 يوما، وقد حدثت تطورات في ذلك الوقت تمثلت في تصاعد القتال في الشرق الأوسط في

[1] - هالة أبو بكر سعودي: المرجع السابق، ص287.

[2] - محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص93.

[3] - هالة أبو بكر سعودي: نفس المرجع، ص288.

ربيع 1970 خاصة مع إدخال صواريخ سام 3 السوفياتية في منطقة القناة وردت إسرائيل بهجمات على مصر[1].

رفض الإسرائيليون المقترحات الأمريكية واقترحت عليهم إدارة نيكسون استئناف تسليم الطائرات لقاء موافقتهم على خطة "روجرز"، وبعد التأكد من الضمانات الأمريكية قبلت الحكومة الإسرائيلية[2]، وفي 1 سبتمبر 1970 وافقت الإدارة الأمريكية على بيع 18 طائرة فانتوم إف4 لإسرائيل وفي 15 أكتوبر 1970 وافق نيكسون وقدم مساعدات جديدة من الأسلحة تقدر بحوالي 90 مليون دولار، على أن الأهم من ذلك كله قدم نيكسون في 18 نوفمبر 1970 طلب 500 مليون دولار إضافية من الكونغرس لتمويل شراء أسلحة للكيان الصهيوني، تشمل طائرات استطلاع وأسلحة مضادة للدبابات وأسلحة أخرى وقد وافق الكونغرس في أواخر 1970 على هذه المبالغ وذلك بفضل جهود عدد من مؤيدي إسرائيل من أعضائه وعلى رأسهم السناتور "هنري جاكسون" وفي عام 1971 تم توقيع مذكرة بين أمريكا وإسرائيل تقديم مساعدات فنية لإسرائيل من أجل إنتاج معدات عسكرية محلية[3].

المطلب الثاني: الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1973:

عند اندلاع حرب أكتوبر 1973 وقعت إسرائيل في مأزق نتيجة المفاجئة المصرية ولم تكن قادرة وحدها على الحرب، فأدركت أن ما تملكه من معدات عسكرية لن تكون كافية أمام النجاح المصري وقد سارعت رئيسة وزراء الكيان الصهيوني "جولدا مائيرا" إلى طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد لقي الطلب الإسرائيلي تجاوبا سريعا من طرف الإدارة الأمريكية[4].

[1] – هالة أبو بكر سعودي: المرجع السابق، ص290.

[2] – هنري لورانس: المرجع السابق، ص347.

[3] – هالة أبو بكر سعودي: نفس المرجع، ص295.

[4] – منير البعلبكي: المرجع السابق، ص449.

وقرر نيكسون بأن تلقي الولايات المتحدة بكل قوتها في المعركة من أجل إسرائيل عسكريا وذلك للاحتفاظ بالأراضي التي تحتلها عام 1967وكانت الولايات المتحدة تبرر موقفها بأن إسرائيل تجتاز وضعا عسكريا صعبا وخطيرا يجب تقديم المساعدات العسكرية[1].

حيث أعطت الإدارة الأمريكية الموافقة المبدئية بمد جسر جوي عبر المحيط لإسرائيل وهو جسر صعب مده نتيجة رفض الحكومات الأوروبية السماح باستعمال قواعد منظمة الحلف الأطلسي، فأصاب إسرائيل القلق فأفهمت الرئيس الأمريكي بتاريخ 12 أكتوبر أن إسرائيل إذا لم تحصل على المساعدات في الحال فإنها ستلجأ إلى كل الوسائل الممكنة لتأمين بقاء إسرائيل[2].

في 14 أكتوبر 1973 هبطت طائرة الجلاكسي الأولى، وهي أول طائرة من الجسر الجوي الأمريكي الذي بدأ بنقل المساعدات العسكرية لإسرائيل وهذه الطائرة ضخمة، حيث تحمل حوالي مائة وعشرين طنا إلى مسافة خمسة آلاف كيلومتر، حيث يعمل هذا الجسر ليلا ونهارا وكانت طائرات الكيان تنقل هذه المعدات العسكرية، وكانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تستقبل الجلاكسي على بعد 150 كم من السواحل الإسرائيلية[3].

أدى الجسر الجوي الأمريكي إلى سد احتياجات الجيش الإسرائيلي من مختلف الأسلحة أما الطائرات فقد اعادت إسرائيل كما كانت عليه في السابق قبل الحرب، حيث كانت المساعدات الأمريكية والطائرات تتوقف أثناء الرحلة الطويلة في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، على ظهر حاملات الطائرات الأمريكية للتزود بالوقود، حيث وصل قسم من طائرات السكاي هوك من أوروبا، في حين وصل السرب الآخر من الطائرات العمودية والمدافع والمعدات بواسطة السفن، ومعها المعدات الإلكترونية الحديثة ووصل أيضا خبراء إلكترونيون أمريكيون[4].

---

[1] – محمود رياض: مذكرات محمود رياض 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط القاهرة، دار المستقبل العربي، ط2، 1985، ص453.

[2] – هنري لورانس: المرجع السابق، ص374.

[3] – محمد عبد الغني الجسمي: المرجع السابق، ص395.

[4] – عبد الحكيم لافي: المرجع السابق، ص169.

في حين وصلت إلى مطار "اللد" جولدا مائيرا، وقامت بمعانقة الطيارين حيث قالت "وعندما رأيت الطائرات تحط بالمطار بكيت لأول مرة منذ اندلاع الحرب، إن موقف أمريكا هذا ساعدنا في الحرب وفي اللحظات الحرجة هو ما جعل انتصارنا محتملا"[1].

استمرت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وإمدادها بالأسلحة أثناء الحرب حيث قام البنتاجون الأمريكي بإعدادات لنقل طائرات حربية لإسرائيل وصدر الأمر إلى قائد سلاح الجو في ولاية كارولينا الجنوبية بإرسال 18 طائرة فانتوم لرحلة طويلة، وقد تم نزع علامات سلاح الجو الأمريكي قبل إرسال الطائرات، وفي نفس الوقت أعطيت الأوامر إلى قاعدة ببيز الجوية في "نيوهامشير" إرسال ثلاث طائرات تزويد بالوقود من طراز كيه . سي 135 إلى ثلاث مناطق فوق المحيط الاطلسي[2].

إن تلك الإمدادات الأمريكية التي قدمتها للكيان الصهيوني من الجو والبحر قد أعطت إسرائيل جرعات سريعة للعودة إلى الحياة وقد اعترفت جولدا مائيرا قائلة "إن معجزة الجسر الجوي الأمريكي وهبت الحياة لإسرائيل مرة أخرى"[3].

المطلب الثالث: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1973:

بعد حرب أكتوبر 1973 حصلت إسرائيل على معونات عسكرية مقدارها 2,5 مليار دولار، وفي أعقاب قيام إسرائيل بغزو لبنان وتدمير العديد من القرى والمدن قامت الحكومة الأمريكية بزيادة المعونات العسكرية بمقدار 200 مليون دولار، وفي عام 1976 وكمكافأة على توقيع اتفاق "فك الارتباط" على الحدود المصرية الإسرائيلية، قامت الحكومة الأمريكية بمنح معونات عسكرية إضافية مقدارها 1.4 مليار دولار، وبذلك حصلت إسرائيل في ذلك العام على 1.7 مليار دولار مقابل حصولها على 200 مليون دولار عام 1975، وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر عام 1979 حصلت على مكافأة عسكرية بلغت 3 مليارات دولار وفي عام 1978 حصلت على 1 مليار دولار[4].

---

[1] – جولدا مائيرا: اعترافات جولدا مائيرا، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، ص305.

[2] – محمد عبد الغني الجمسي: المرجع السابق، ص396.

[3] – طه المجدوب: المرجع السابق، ص61.

[4] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص109.

وفي سنة 1975 استمرت المساعدات العسكرية الأمريكية خاصة مع وجود الرئيس الأمريكي فورد وهو من المعروفين تأييدهم لإسرائيل حيث تسلم الجيش الإسرائيلي صواريخ مضادة للدروع وتم الاتفاق على تسليم صواريخ أرض أرض موجهة من نوع لانس، في المرحلة الأولى 100 صاروخ كذلك قامت أمريكا ببيع أعداد كبيرة من المصفحة ومجموعة من صواريخ "شرايك جو – أرض" الموجهة المضادة للرادار، كما حصل الجيش الإسرائيلي على معدات جديدة للحرب الإلكترونية وكذلك شراء المحركات والمعدات الخاصة بالطائرات الموجهة دون طيار[1].

تجاوزت المعونات العسكرية التي قدمت لإسرائيل بين عامي 1973 و1979 مبلغ 11 مليار دولار، وأن 54 بالمائة منها كانت عبارة عن قروض حيث أخذت تتراكم الديون العسكرية للكيان الصهيوني، وشكلت الديون عبئا على خزينة الكيان الصهيوني، الأمر الذي أضعف قدرتها ونتيجة لذلك اتجهت الإدارة الأمريكية إلى زيادة نسبة المنح وخفض نسبة القروض، وبالتالي تخفيف الأعباء المالية على الكيان الصهيوني بالإضافة إلى تقديم أمريكا معونات نقدية غير مشروطة لمواجهة ديونه العسكرية[2].

أدى قرار تحويل كل المعونات الأمريكية إلى هبات ومنح إلى الحيلولة من استمرار تراكم الديون لدى الكيان الصهيوني، كما ساعد إسرائيل على الاستمرار في بناء قوتها الحربية، وكذلك أصبح بإمكان إسرائيل الحصول على المعونات دون التفكير في الديون الأمر الذي جعل تفكير الحكومة الإسرائيلية في إقناع الحكومة الأمريكية بزيادة المعونات عاما بعد عام، كما زار وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين إلى واشنطن وطلب زيادة تلك المعونات العسكرية[3]، كان الهدف من زيادة المعونات هو رفع مستوى تسليح الجيش الإسرائيلي من حيث العدد والتوعية، كما وافقت الإدارة على زيادة المعونة العسكرية بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى جسر جوي أمريكي في حالات الطوارئ[4].

---

[1] – عبد الحكيم عامر محمود اللافي: المرجع السابق، ص171.

[2] – محمد عبد العزيز ربيع: المرجع السابق، ص110.

[3] – محمد عبد العزيز ربيع: نفس المرجع، ص111.

[4] – توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص170.

ونتيجة تزايد الطلب الإسرائيلي على الدبابات قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة معدل الإنتاج السنوي من 360 إلى 510 في السنة، خلال 1975 - 1976 إلى 660 دبابة خلال عامي 1977-1978، وقد قدرت مصادر الدفاع الأمريكية خسائر إسرائيل من الدبابات في حرب 1973 حوالي 420 دبابة[1].

وقد تعززت علاقات التسليح بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمذكرة سرية وقعها كل من هنري كيسنجر ووزير خارجية الكيان الصهيوني في 1 سبتمبر 1975 على أن تتبنى الولايات المتحدة موقفا إيجابيا وفي حدودها المالية من أجل تجهيز إسرائيل بالمعدات العسكرية وحاجاتها الدفاعية بشكل مستمر[2].

[1] - عبد الحكيم لافي: المرجع السابق، ص172.

[2] - توفيق أبو بكر: المرجع السابق، ص171.

خاتمة

الخاتمة:

– قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعم كبير وخطير ومهم في نفس الوقت للكيان الصهيوني خاصة في الجانب الدبلوماسي والعسكري، وقد أضر هذا الدعم بالقضية الفلسطينية، خاصة منذ قرار التقسيم، وموقفها المنحاز للكيان الصهيوني وبعد ذلك تبنت ما عرف باسم دولة إسرائيل ودافعت عنها ووقفت إلى جانبها في الحروب التي خاضتها ضد العرب، ولعل أهم النتائج المتوصل إلها من خلال هذه الدراسة هي:

– عملت الولايات المتحدة على الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط بهدف إبعاد الاتحاد السوفياتي من المنطقة، ونهب ثروات المنطقة وخاصة البترول.

– ركز الصهاينة جهودهم على الولايات المتحدة وذلك لمعرفتهم أن دور بريطانيا وفرنسا قد ضعف بعد الحرب العالمية الثانية.

– لعب الرئيس الأمريكي ترومان (1945–1952) دورا خطير لصالح الحركة الصهيونية حيث ضغط على بريطانيا من أجل السماح بدخول مائة ألف يهودي إلى أرض فلسطين.

– قامت الولايات المتحدة بدور هام في إقرار مشروع تقسيم فلسطين 1947 واستعملت كل أنواع الإغراء والضغط على الدول المعارضة من أجل تأييده.

– أيدت الحكومة الأمريكية قيام دولة إسرائيل في 14 ماي 1948 واعترفت بها كما رحبت بها كعضو في هيئة الأمم المتحدة.

– قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعم كبير لليهود في حرب 1948 رغم إدعائها الحياد في الحرب من خلال الأموال التي جاء بها اليهود من أمريكا وهي التي ساهمت في تمويل العصابات الصهيونية وتسليحها، بالإضافة إلى تساهلها مع الجنود والضباط والطيارين الأمريكيين الذين عملوا في فلسطين إلى جانب الصهاينة.

– استبعد الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور (1952–1960) خيار الدولة الفلسطينية طبقاً لقرار الأمم المتحدة 181 لسنة 1947 وروج لفكرة الخيار الأردني وقدم عدة مشاريع للتسوية، خاصة مشكلة اللاجئين ودعا إلى إعادة توطينهم من خلال مشروع جاما 1955.

– قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور حاسم في إجبار إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على سحب قواتهم من الأراضي العربية بعد العدوان الثلاثي 1956، وذلك تطبيقا لمشروع إيزنهاور الداعي إلى ملئ الفراغ في الشرق الأوسط، وعليه كان بإمكان الولايات المتحدة استخدام نفوذها في إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، ولكنها ترفض الحقوق الوطنية الفلسطينية وخاصة تقرير مصيره.

– ازداد التحالف الدبلوماسي والعسكري بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1963–1969)، وشاركت الولايات المتحدة مشاركة عملية في حرب 1967 سواءا في التخطيط أو التنفيذ وقد كانت نتائجها كارثية على العرب والقضية الفلسطينية.

– لقد كان للولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 سنة 1967م، والذي تضمن مبادئ جونسون فنص على توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي لجؤوا إليها، والانسحاب من أراضي محتلة وليس كل الأراضي المحتلة، كما اعترف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود ثابتة ومعترف بها، وأعرض عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير

– هبت الولايات المتحدة في حرب أكتوبر 1973 لنجدة الكيان الصهيوني ودعمه بإقامة جسر جوي لنقل السلاح، وأنقذتها من هزيمة كبيرة كما زاد الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون (1969–1974م) للكيان الصهيوني.

الملاحق

الملحق رقم 01

نص تصريح بلفور 1917م

وزير الخارجية

2 تشرين الثاني / نوفمبر 1917م.

نص التصريح:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة واقرته.

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أوالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ."

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح .

المخلص

آرثر بلفور

إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م، ص342.

الملحق رقم 02

خريطة مشروع تقسيم فلسطين الثاني 1947م

سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص202.

الملحق رقم 03

جدول بأسماء الدول المؤيدة والرافضة والممتنعة أثناء التصويت على مشروع التقسيم الثاني 1947م

الدول التي أيدت المشروع	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي إمتنعت عن التصويت
1-أستراليا	1- أفغانستان	1- الأرجنتين
2- بلجيكا	2- كوبا	2- شيلي
3- بوليفيا	3- مصر	3- الصين
4- البرازيل	4- اليونان	4- كولومبيا
5- روسيا البيضاء	5 - الهند	5- سلفادور
6- كندا	6- إيران	6- أثيوبيا
7- كوستوريكا	7- العراق	7- هندوراس
8- تشيكوسلوفاكيا	8- لبنان	8- المكسيك
9- دومينيكا	9 - الباكستان	9- سيام
10- دانمارك	10- المملكة العربية السعودية	10-اليمن
11- أيكوادور	11- سوريا	
12- فرنسا	12- تركيا	
13- هايتي		
14-ليبيريا		
15- لكسومبرج		
16- هولندا		
17- زيلندا الجديدة		
18- النرويج		
19- بناما		
20- بارغواي		
21- بيرو		
22- الفلبين		
23- بولندا		
24- السويد		
25- أوكرانيا		
26- إتحاد جنوب إفريقيا		
27- الولايات المتحدة الأمريكية		
28- أورغواي		
29- فنزويلا		
30- نيكاراجوا		
31- أسيلند		
32- جواتيمالا		
33- روسيا		

إسلام جودة يونس مقدادي: العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948م ، رسالة ماجيستير بكلية الآداب الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009م، ص343.

الملحق رقم 04

مشروع أمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة قدمه مندوبها (مستر وارين أوستن) إلى الأمم المتحدة (مقتطفات)

1948/4/20م(*)

1- وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

2- تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

3- يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

4- تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية.

5- تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

6- وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان :

الأول : السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.

الثاني : السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

7- أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

8- يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

9- أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان :

الأول : يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينقل إلى الجمعية العمومية فتنتهي الوصاية.

الثاني : يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفتة مطلقة، كما يقترح انتخاب مجلسين : أحدهما من 30 عضواً منهم 15 عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حساب نسبة السكان.

وثائق وملفات القضية الفلسطينية، المركز القومي للدراسات، غزة، 2005، ص601.

الملحق رقم 05

مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية
قدمها مندوبها (مستر وارن اوستن) إلى الأمم المتحدة
في ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٨

١ ـ وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

٢ ـ تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

٣ ـ يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

٤ ـ تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية واخرى تشريعية.

٥ ـ تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

٦ ـ وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان:

الأول: السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.

الثاني: السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

٧ـ أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

٨ ـ يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأماكن المقدسة.

٩ ـ أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان:

الأول: يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينتقل إلى الجمعية العمومية فتنتهي الوصاية.

الثاني: يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة كما يقترح انتخاب مجلسين: أحدهما من ٣٠ عضواً منهم ١٥ عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حسب نسبة السكان.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 – 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص177.

الملحق رقم 06

مذكرة من الرئيس الأمريكي هاري ترومان إلى وزير الخارجية مارشال حول الاعتراف بدولة إسرائيل

(*)1948/9/11

من الرئيس :

1- كما تعلم فإنني منذ أصبحت رئيساً أعطيت تأييدي باستمرار لإنشاء دولة مستقلة لليهود في الشرق الأوسط، إن الولايات المتحدة أخذت مركز القيادة في إنشاء هذه الدولة المستقلة، وأنا أعتقد أن ذلك لا بد أن يستمر.

2- إنني أعتقد أن تأييداً أمريكياً قوياً للدولة الجديدة في فلسطين سوف يؤدي إلى تثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط، وسوف يساهم في تدعيم السلام العالمي.

3- إننا الآن مهتمون بتقديم معوناتنا الاقتصادية والمعنوية إلى أمم أوروبا الغربية لكي نستطيع أن نمنع انتشار الشيوعية. وأنا أعتبر أنه من الضروري في نفس الوقت أن نقدم نفس المساعدات الاقتصادية لإسرائيل ولنفس الأسباب.

4- إنني ألاحظ أن 14 دولة قد حذت حذونا في تقديم اعترافها العملي بإسرائيل. وكان ذلك تحت تأثير الولايات المتحدة، وكان له بالتأكيد أثره في المساعدة على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

5- وبالنظر إلى ما سبق فإنني أرغب في متابعة ذلك بالإجراءات التالية :

أ- جهز وأعلن اعترافنا القانوني بإسرائيل على الفور.

ب- رتب لتقديم قرض لإسرائيل فور إتمام الاتفاق على تفاصيله.

ت- اتخذ الإجراءات العملية لمساعدة إسرائيل في الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

إنني عاكف على صياغة إعلان من جانبنا يعترف بإسرائيل قانونياً، وسوف أبعث به إليك إذا كان لديك مقترحات. وعليك أن تبلغني بالخطوات العملية التي ستتخذها بالنسبة لمسألة القرض، وبالنسبة لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

هاري ترومان

وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

الملحق رقم 07

اقرار مبادئ سلام عادل ودائم
في الشرق الأوسط
(القرار ٢٤٢)

إن مجلس الأمن:

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق.

١ - يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من أراض (الأراضي التي) احتلتها في النزاع

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

٢ - يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

جـ - ضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري الصلات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

٤ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

المصدر/ وثائق فلسطينية (1839 - 1987)
دائرة الثقافة / منظمة التحرير الفلسطينية (1987م)

سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص176.

الملحق رقم 08

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (القرار 242)(*)

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ (الأراضي التي) احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات.

وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

الملحق رقم 09

مبادرة روجرز: تستند هذه المبادرة على 10 نقاط:

1. كجزء من التسوية الشاملة تقوم مصر وإسرائيل بتحديد الجدول الزمني والإجراءات المتعلقة بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي جمهورية مصر العربية التي احتلت في النزاع عام 1967.
2. تنتهي حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وتقام حالة رسمية للسلام، ويتعهد الطرفان بالحيلولة دون جميع أشكال الأعمال العدوانية من جانب أراضيها ضد شعب الطرف الآخر وقواته المسلحة.
3. يوافق الجانبان على موقع الحدود المضمونة والمعترف بها بينهما، وينطوي الاتفاق على إنشاء مناطق مجردة من السلاح، واتخاذ التدابير الفعالة في منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران والترتيبات الخاصة بالأمن والتصرف النهائي في غزة.
4. يقوم الجانبان بإعداد اتفاقية بشأن المناطق التي تجرد من السلاح والتدابير الخاصة بضمان حرية الملاحة عبر مضائق تيران.
5. يوافق الجانبان على أن مضائق تيران ممر مائي دولي، وعلى أن مبدأ حرية الملاحة يسري على جميع الدول بما فيها إسرائيل.
6. في ممارسة مصر لحق السيادة على قناة السويس فإنها تؤكد حق السفن التابعة للدول بما فيها إسرائيل، في المرور بحرية عبر القناة دون تمييز أو تدخل.
7. يوافق الجانبان على الالتزام بالشروط المتعلقة بالتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين طبقا لما يتم التوصل إليه في اتفاق نهائي بين الأردن وإسرائيل.
8. تتفق مصر وإسرائيل بصورة متبادلة على أن تحترما وتعترفا بالسيادة ووحدة الأراضي.
9. يتم تسجيل الاتفاق النهائي في وثيقة يوقع عليها الجانبان، وتودع لدى الأمم المتحدة وينص الاتفاق النهائي على أن "الإخلال المادي بالاتفاق من جانب واحد من الطرفين، يخول للطرف الآخر أن يتذرع بالإخلال باعتباره سببا للتوقف عن التنفيذ بالنسبة للكل أو الجزء.
10. يوافق الجانبان على أن يقدما الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتصديق عليه[1].

سمير حلمي سالم سيسالم: المرجع السابق، ص133-134.

الملحق رقم 10

تقرير "سري" صادر عن الملحق العسكري، رقم أ-ر-66-48، من الملحق الجوي الأمريكي في براغ إلى مديرية الاستخبارات في سلاح الجو، بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م. وهناك نسخة عنه في ملف "أ.د."، في مكتب نائب رئيس الأركان، ج-2، مجموعة السجلات 319ن المحفوظات القومية.(*)

إن المعلومات الإضافية التي أدلى بها طالب طيار في سلاح الجو الإسرائيلي يتدرب في تشيكوسلوفاكيا، إلى وزارة الخارجية، تؤكد التقارير السابقة المكتوبة عن الموضوع ذاته. وهذا التقرير يشتمل على ما يلي :

1- لائحة مصححة لأسماء الطلاب.

2- الموعد المحتمل لانتهاء التدريب اليهودي في تشيكوسلوفاكيا.

3- اسم ضابط التجنيد في براغ وعنوانه.

كان مصدر المعلومات (وهو مسيحي) يحاول إيجاد سبيل لمغادرة تشيكوسلوفاكيا، لكن من دون المرور بالقطاع الأمريكي في ألمانيا، فأعلمه صديق يهودي -وهو طالب طيار- بإمكان الالتحاق بسلاح الجو التابع للهاغاناة، وقد أشير عليه بأن يتقدم إلى مكتب هـ.آي.أ.س. في 7 شارع جوزف أوفسكا (والبناية ذاته تضم مكاتب لجنة التوزيع المشترك الأمريكية)، وهناك استجوبه شخص يدعى غاري فريد، وهو يهودي أمريكي يتكلم التشيكية بطلاقة، ويعتقد أن هذه المنظمة هي منظمة يهودية للإنعاش (هـ.آي.أ.س.) مرتبطة، في رأي المصدر، بلجنة التوزيع المشترك، أما فريد فهو شخص مدني مسؤول عن التجنيد، ويقال أنه يتنقل مرة كل أسبوعين بين براغ وإسرائيل.

وبعد قبوله كطالب طيار، تلقى المصدر أوامر بالالتحاق بالجنرال أنكلسن، وهو الضابط الإسرائيلي المسؤول عن التدريب في أولوموش. وهناك التحق بمجموعة من 56 طالباً طياراً (قتل أدهم لاحقاً خلال التدريب)، وقد جنّد 20 منهم، بمن فيهم المصدر نفسه، في تشيكوسلوفاكيا (ويضم الملحق لائحة بأسماء هؤلاء الطلاب).

ويزعم المصدر أن ما بين 4000 و5000 طالب يشتركون في برنامج التدريب على الأرض التشيكية، ومن هؤلاء، هناك 1500 من المشاة، و500 امرأة يتدربن كممرضات ومساعدات في فيلكا سترينا (بالقرب من هرانيشه)، أما باقي القوات فموزع على النحو التالي :

طلاب راديو وتلغراف – ليبرينش

عمال كهرباء ميكانيكية وراديو – باردوبيشته

أطقم دبابات ومظليون – تشسكه بوديفيتشه

وقبل أيام قليلة، قبل ابتداء أحد التدريبات على الطيران، قيل للمصدر أن ينضم فوراً إلى اجتماع عام للطلاب الطيارين كافة. وفي هذا الاجتماع قال القائد أن الحكومة التشيكية قد أمرت المنظمة اليهودية بإنهاء أعمال التدريب كافة على الأرض التشيكية. من هنا فقد منح ما يقارب من 4000 إلى 5000 طالب إجازة، وصدرت الأوامر إليهم بالذهاب إلى نقطة التجمع في كارلو فيفاري، ليتم نقلهم جواً وبراً إلى إسرائيل. وأضاف القائد أنه يعتقد أن الحكومة التشيكية أصبحت تخشى استمرار هذا التدريب "بسبب وجود جواسيس ومخبرين في صفوفهم"، أبلغوا الدول الغربية بهذه النشاطات، وقال القائد أيضاً أنه يأمل بأن يحصل على إذن لمتابعة هذا البرنامج لاحقاً في بلد آخر، كبولندا أو روسيا.

ويزعم المصدر أنه كان من المفترض أن تتم المرحلة الأخيرة من التدريب على طائرات من طراز سبتفاير في مطار تشسكه بوديفيتشه، لكن هذه المرحلة قد استغني عنها بسبب التبدل الأخير في الأوامر.

ملاحظات : قام أحد موظفي هذا المكتب برحلة إلى المنطقة، فلم يجد أي دليل على أي نشاط في تشسكه بوديفيتشه. لكن سيجري المزيد من التحقيق بين 13 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م، لم تبق أية طائرات من طراز سبتفاير في تشيكوسلوفاكيا. (انظر التقريرين آي.ر. 62–48، آي.ر. 65–48).

ملحق

لائحة بأسماء الطلبة

بيتر مونك (الولايات المتحدة الأمريكية – أوهايو)

ستيبان بولاك (سيدني – أستراليا)

جوراج موسكوفيتش (روسي)

نيبور ساجو (تشيكي)

لاديسلاف ساجوفيتش (تشيكي)

لاديسلاف بيرغمان (تشيكي)

إيروين فيدر (تشيكي – ملاح سابق في سلاح الجو الملكي البريطاني)

هربرت كاتر (الولايات المتحدة الأمريكية)

ميروسلاف فيشر (نائب كابتن – أوكرانيا)

هيوغو ماجسل (إنكليزي – سلاح الجو الملكي البريطاني)

لاري لاوفر (تشيكي)

ميلان فينغ (تشيكي)

ستيفن غرين: الانحياز، المصدر السابق، ص278-279.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- الأطرش محمد: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، 1973-1975، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987م.

2- البرناوي سالم حسين عمر: القضية الفلسطينية، دراسة وثائقية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1999م.

3- البعليكي منير: معاجم الأحلام والمصطلحات، موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب والقدماء والمحدثين مستنقاة من موسوعة المورد، بيروت، دار العلم للملايين، ط1.

4- بهلوان سمر ، صالح محمد حبيب: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، 1997م-1998م.

5- بيلي سيدني: الحروب العربية الاسرائيلية وعملية السلام، ترجمة المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1992م.

6- تايلور ر.آلان: مدخل إلى إسرائيل الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية 1897-1947، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

7- تلمى مناحم وأفرا يم: معجم المصطلحات الصهيونية، تر: أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1988.

8- توفيق أبوبكر: الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطبع والنشر، الكويت، ط2، 1987م.

9- الجمسي محمد عبد الغني: مذكرات الجسمي حرب أكتوبر 1973م، المنشورات الشرقية، باريس،1990م.

10- الحسني عبد الكريم:الصهيونية المغرب المقدس والسياسة، القاهرة، شمس للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.

11- حكيم سامي: أمريكا الصهيونية،مكتبة الأنجلومصرية، ط1، القاهرة، 1967م.

12- دراز راما عزيز: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان على مصر عام 1956، جامعة بيروت العربية.

13- دروزة محمد عزة: مأساة فلسطين،عرض موجز لقضية فلسطين وتاريخها وتطورها وحاضر فلسطين ومستقبلها، دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر،1958م.

14- رابين اسحاق: مذكرات اسحاق رابين، ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م.

15- ربيع محمد عبد العزيز: المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، لبنان، 1990م.

16- رياض محمود: مذكرات محمود رياض 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط القاهرة، دار المستقبل العربي، ط2، 1985.

17- زعيتر أكرم: القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955م.

18- سعودي هالة أبو بكر: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1983م.

19- الشاذلي سعد: مذكرات حرب أكتوبر، دار البحوث الشرق الأوسط الأمريكية سان فرانسيسكو، 2003م، ط4.

20- شديد محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس،1985.

21- شليم آفي: إسرائيل وفلسطين، تر: ناصر العفيفي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013.

22- شوفاني إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.

23- غرين ستيفن: الانحياز- علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1985.

24- فوزي محمود: صهيون حتى أطراف أصابعهم، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ط1، 1974م.

25- قنايزية عبد المالك: حرب أكتوبر 1973، قائد اللواء الثامن المدرع 1970-1976، جانفي 2013م.

26- كعوش محمد: صراع الجنرالات في إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م.

27- كوكوبيون أندرو وليسلي: علاقات خطيرة، القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائلية، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1992.

28- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

29- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة الدولية،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

30- الكيلاني هيثم: الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991م.

31- لورانس هنري: اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، تارا: عبد الحكيم الأربد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ط2، ليبيا.

32- مائير جولدا: اعترافات جولدا مائيرا، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر.

33- مائير جولدا: حياتي، دار الفكر، بيروت،ب ت.

34- المجدوب طه: حرب أكتوبر، طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر.

35- مجموعة مؤلفين: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996.

36- محاسيس نجات: اختبر معلومات في التاريخ والجامعات الأكاديمية لمعلم التاريخ، زهران للنشر، ط1.

37- ملحم إياد: إسرائيل الأمريكية وإستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2017م.

38- المنجد في اللغة والاعلام: مجموعة مؤلفين،دار المشرق،بيروت، ط22،2000م.

39- المنجد في اللغة والاعلام، القسم الثاني، الأعلام، مجموعة مؤلفين، دار المشرق، بيروت، ط22، 2000م.

40- منصور كميل: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، ترجمة نصيرة مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.

41- مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

42- مهنا محمد نصر: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام 1945-1967، مصر، دار المعارف، 1969.

43- نصيرات فدوى: دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1909-1946، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية.

44- الهور منير وطارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1949، دار الجليل للنشر،عمان، 1986م.

45- الهويدي أمين: الفرص الضائعة، القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثاني وثائق رسمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، بيروت.

46- هيكل محمد حسنين: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م.

47- واصل عبد المنعم: الصراع العربي الاسرائيلي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

الرسائل الجامعية:

48- بوعمامة فاطمة ، زان سمية: السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، خلال الفترة 1967-1973، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018م.

49- الجماصي محمد داود إسماعيل: العلاقات الأمريكية وتأثيرها على الأمن القومي الاسرائيلي(2009-2013)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى،فلسطين،2016.

50- سيسالم سمير حلمي سالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947- 1997، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر منقسم التاريخ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

51- علوط عبد العزيز: فعالية مجلس الأمن في ظل سيطرة القوى الكبرى، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 20212-2013.

52- علي حسن لبنى: دار السلامة الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، أطروحة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003م.

53- لافي عبد الحكيم عامر محمود: الدور الأمريكي في الحروب العربية الاسرائيلية 1948-1982، رسالة ماجستير، كلية الآداب في الجامعة الاسلامية بغزة،فلسطين، 2011.

54- معاضة منصور، عمري سعد: الإرهاب الصهيوني في فلسطين 1948-1973، متطلب لنيل الماجستير 2003، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

55- مقدادي إسلام جودة يونس: العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948م ، رسالة ماجيستير بكلية الآداب الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009م.

المجلات والجرائد:

56- البرصان أحمد سليم: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران يونيو1967، ط1، العدد40، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000م.

57- جونسون مايكل: القرارات الأمريكية الرئيسية الثلاثة حول فلسطين، الشؤون الفلسطينية، عود 15، نوفمبر 1972.

58- الرفاعي وائل محمد محمود: الانقسامات داخل الادارة الأمريكية تجاه قرار تقسيم فلسطين 1947، مجلة كلية الأداب، جامعة بورسعيد، العدد السابع،يناير 2016م.

59- العمري حكيم: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل من منظور القانون الدولي، جامعة المدية، مج 10، العدد01، مارس 2019م.

60- ملف وثائق فلسطين: مجموعة أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج1، وزارة الارشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1969م.

61- المهدي إنجي: تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة لجنة الأيباك وقضية الاستيطان الاسرائيلي (2000-2017)، المجلة الاجتماعية القومية،المجلد 55، العدد الأول، يناير، 2018م.

المراسيم والقرارات:

62- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مج1، 1947-1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، قرار رقم 106.

63- قرارات الأمم المتحدة: بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، المجلد1، 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القرار رقم 194، بيروت.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
مقدمة.	1
الفصل التمهيدي.	4
المطلب الأول: نشأة الحركة الصهيونية العالمية 1897م.	6
المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وعد بلفور 02 نوفمبر1917.	10
المطلب الثالث: تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية 1946.	11
المطلب الرابع: موقف الولايات المتحدة من قرار التقسيم 1947.	12
الفصل الأول: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني (إسرائيل) 1948-1973.	15
المبحث الأول : الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب 1948 (النكبة).	15
المطلب الأول: قرار الولايات المتحدة بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس 1948.	16
المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية20 أفريل 1948.	17
المطلب الثالث: اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة الكيان الصهيوني.	18

المطلب الرابع: دور الولايات المتحدة في قرار الأمم المتحدة 1948/194.	19
المطلب الخامس: الولايات المتحدة وتأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA).	21
المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في حرب 1956 (العدوان الثلاثي على مصر 1956).	23
المطلب الأول: مشروع جاما 1955م (GAMA).	24
المطلب الثاني: مشروع دالاس 1955-1956 (DALLAS).	25
المطلب الثالث: دور الرئيس الأمريكي إيزنهاور في نهاية العدوان الثلاثي 1956.	27
المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في حرب جوان 1967 (النكسة).	30
المطلب الأول: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني قبل حرب جوان 1967.	31
المطلب الثاني: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني أثناء حرب جوان 1967.	34
المطلب الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني بعد حرب جوان 1967.	35
المطلب الرابع: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في 22 نوفمبر 1967.	37
المبحث الثالث: الدعم الدبلوماسي للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973 (حرب العبور).	39

المطلب الأول: مقترحات الولايات المتحدة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.	40
المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في وقف حرب أكتوبر 1973.	43
المطلب الثالث: مؤتمر جنيف للسلام 1973.	44
الفصل الثاني: الدعم العسكري للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني (إسرائيل) 1948-1973.	48
المبحث الأول: الدعم العسكري للولايات المتحدة للكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1948.	48
المطلب الأول: التغلغل الصهيوني داخل المؤسسات العسكرية الأمريكية.	49
المطلب الثاني: عمليات تجنيد عسكريين أمريكيين في صفوف القوات الصهيونية.	51
المطلب الثالث: دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني بالأسلحة والجنود.	52
المبحث الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في حرب 1956.	54
المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي قبل حرب 1956.	55
المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي أثناء حرب 1956.	58
المطلب الثالث: الدعم العسكري الأمريكي بعد حرب 1956.	59
المبحث الثالث: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في 1967.	61
المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1967.	62
المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1967.	63

المطلب الثالث : الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1967.	65
المبحث الرابع: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني في حرب 1973.	67
المطلب الأول: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني قبل حرب 1973.	68
المطلب الثاني: الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني أثناء حرب 1973.	69
المطلب الثالث : الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني بعد حرب 1973.	71
خاتمة.	74
الملاحق.	77
قائمة المصادر والمراجع.	89
فهرس المحتويات.	96